

Distr.: General  
11 June 2009  
Arabic  
Original: English



## تقرير بعثة مجلس الأمن إلى الاتحاد الأفريقي؛ ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وليبيريا

### أولاً - مقدمة

١ - يتألف هذا التقرير، الصادر عن بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا في الفترة من ١٤ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩ من ثلاثة فروع، تغطي الزيارات التي قام بها المجلس إلى الاتحاد الأفريقي؛ ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وليبيريا. وينتهي كل فرع بتوصيات محددة مقدمة إلى مجلس الأمن وإلى الأطراف المعنية والمجتمع الدولي. وقد صدر هذا التقرير في أعقاب الإحاطة التي قدمها إلى المجلس رؤساء بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٢ - وكان رئيس مجلس الأمن، قد أبلغ الأمين العام، في رسالته المؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩ (S/2009/243)، بأن أعضاء المجلس قرروا إيفاد بعثة إلى أفريقيا في الفترة من ١٤ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩. واشترك في قيادة الجزء الموفد إلى الاتحاد الأفريقي من البعثة الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، السفير جون ساورز، والممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة، السفير روهاكانا روغوندا. وقاد الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة الجزء الموفد إلى رواندا، فيما قاد الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، السفير جان - موريس ريبير، الجزء الموفد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقادت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، السفيرة سوزان رايس، الجزء الموفد إلى ليبيريا. ويرد تشكيل البعثة واختصاصاتها في المرفق الأول من هذا التقرير.



## ثانياً - الاتحاد الأفريقي

### ألف - المعلومات الأساسية والسياق

٣ - جاءت زيارة مجلس الأمن إلى أديس أبابا ضمن إطار التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وقد عقدت اجتماعات مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، جان بينغ، ومفوض السلم والأمن، السفير رمضان لعمامرة. كما اجتمع أعضاء مجلس الأمن إلى رئيس وزراء إثيوبيا، ميليس زيناوي. إضافة إلى ذلك، أتيحت لأعضاء المجلس فرصة اللقاء مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، الرئيس السابق أولوسيغون أوباسانجو، بشأن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، على نحو ما يرد بإيجاز في الفرع الثاني من هذا التقرير.

### باء - اللقاء مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومفوض السلم والأمن

٤ - رحب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بزيادة الصلات بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبالأهمية التي يوليها مجلس الأمن للقضايا الأفريقية، وبما دأب عليه من القيام بزيارات ميدانية ليكون لديه إلمام مباشر بالمسائل المدرجة على جدول أعمال المجلس.

٥ - وفيما يخص الصومال، أكد أعضاء مجلس الأمن تأييدهم بالإجماع لأعمال البعثة الأفريقية في الصومال (بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال)، وللقوات البوروندية والأوغندية التي تجسد في تشكيلها حالياً. وكان المجلس ينظر في تمديد ولاية البعثة لمدة ثمانية أشهر أخرى. غير أن المجلس ساوره القلق إزاء هشاشة الوضع الحالي، الذي ازداد تفاقمًا في الأيام السابقة على سفر أعضاء المجلس إلى أديس أبابا. وأصدر المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2009/15)، أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء آخر جولة من القتال الدائر في الصومال، وهو ما اعتبره محاولة مباشرة للاعتراض على اتفاق جيبوتي.

٦ - وأشار المفوض لعمامرة إلى أن مفوضية الاتحاد الأفريقي تشاطر العديد من تلك الشواغل. وفي الوقت الذي ما فتئت فيه الحالة السياسية في الصومال تتطور بصورة إيجابية، طرأت سلسلة من التطورات السلبية على الجبهة الأمنية. وعلى الرغم من أن البعثة لم تتعرض للهجوم في القتال الذي اندلع مؤخراً، فقد قُتل عدد كبير من المدنيين، وأفيد بأن القوات المتمردة بصدد إعادة التجمّع وبعد أن كان قد جرى صدها. وبينما كانت للبعثة ولاية قوية، فإنها كانت تفتقر إلى القدرات التي تمكنها من قوة الاستجابة. وكانت كل من أوغندا

وبوروندي مستعدة لنشر مزيد من الكتائب. غير أن الكتيبة الإضافية التي تعهدت سيراليون بإيفادها سيتطلب نشرها ثلاثة أشهر على الأقل. وأثار أعضاء المجلس أيضا شواغل إزاء المصادر المدعى بأنها تقدم الدعم الخارجي للتمرد في الصومال، وبالذات انطلاقا من إريتريا.

٧ - وفيما يتعلق بالسودان، شدد أعضاء المجلس على قلقهم بشأن استمرار التحديات الخطيرة سواء إزاء تنفيذ اتفاق السلام الشامل أو بالنسبة للحالة في دارفور، حيث أدى طرد عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية إلى جعل الحالة الإنسانية حرجة، رغم أنها كانت صعبة بالفعل. وفي هذا الصدد أكد المجلس ضرورة أن استمرار المساعدة الإنسانية المقدمة إلى السكان المدنيين في كل أنحاء السودان. كما أعرب المجلس عن شعور بالارتياح إزاء ما قام به كبير الوسطاء المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، ييني جريل باسولي. وقد أوضحت الحاجة أكثر من ماسة في أي وقت مضى لبناء القدرة على حفظ السلام في دارفور. ورغم ما أقره أعضاء المجلس بأن هناك آراءً متباينة بشأن الطريقة المثلى لمكافحة الإفلات من العقاب في هذا السياق، لكنهم كانوا جميعا على اتفاق راسخ بشأن أهمية تلك مكافحة.

٨ - وأكد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بينغ أن الحالة في السودان ظلت أيضا تشكل مصدر قلق مستمر للاتحاد الأفريقي. ويجب معالجة الحالة بصورة شاملة، مع مراعاة التحديات التي تنطوي عليها أمور شتى منها نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وإضافة إلى ضرورة إقامة العدل، والعلاقات بين شمال وجنوب السودان، وأشار إلى أنه في بلاغ سابق، كان الاتحاد الأفريقي قد أعرب عن أسفه لوضع الحكومة السودانية عراقيل في طريق نشر العملية المختلطة. كما لاحظ أن استمرار الضغوط والحذر من جانب الاتحاد الأفريقي ساعد على تذليل بعض تلك العقبات. وفيما يخص العدل، ضغط الاتحاد الأفريقي على الحكومة للنظر في تنظيم إجراءات قضائية على المستوى المحلي. وسيواصل الاتحاد الأفريقي دعم جميع المبادرات الكفيلة بإجراء حوار في هذا الصدد، بما فيها المبادرة التي شرعت قطر في تنفيذها في الآونة الأخيرة. وأخيرا وفيما يخص حالات طرد المنظمات غير الحكومية، اقترح الاتحاد الأفريقي إنشاء هيكل ثلاثي لبحث هذه المسألة، بحيث يضم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان.

٩ - وفي الختام، أعرب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بينغ بإيجاز عن قلق المفوضية بشأن تزايد خطر تجارة المخدرات على السلام والأمن في منطقة غرب أفريقيا، بما في ذلك ما يتم في غينيا - بيساو، وأشار إلى أن أفريقيا ستحتاج إلى مساعدة دولية لمكافحة تلك التجارة. ولفت الانتباه أيضا إلى تزايد التهديد البحري لمنصات النفط في خليج غينيا مع ما يقابل ذلك من التحدي الذي تجسده القرصنة قبالة الساحل الصومالي.

## جيم - الاجتماع الاستشاري الثالث مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

١٠ - استهدف الاجتماع الاستشاري الثالث الذي عقد بين أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، مواصلة تطوير شراكة فعالة وتعزيز التعاون من خلال تبادل الآراء بشأن المسائل محل الاهتمام المشترك. وشمل جدول الأعمال مناقشة للحالة في السودان، والحالة في الصومال، وعودة حالات تغيير الحكومات بطرق غير دستورية، وتمويل عمليات حفظ السلام في أفريقيا. وفي بداية الاجتماع، الذي اشترك في ترؤسه الممثل الدائم لبوروندي لدى الاتحاد الأفريقي، ورئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والممثلان الدائمان للمملكة المتحدة وأوغندا لدى الأمم المتحدة بصفتهم مشتركين في قيادة بعثة المجلس لدى الاتحاد الأفريقي. وجرى الاتفاق، بعد المناقشات، على أن اجتماع الهيئتين ينبغي النظر إليه على أنه الثالث في سلسلة من الاجتماعات التشاورية المماثلة بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، التي عقدت في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وأُنفق على أنه ينبغي إنعام التفكير في طرائق تنظيم هذه المناقشات.

١١ - وبالانتقال إلى الحالة في السودان، أشارت البعثة بداية إلى أن العملية المختلطة، باعتبارها بعثة مختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، كانت تعبيرا ملموسا عن التزام المنظمين بالشراكة. وأكد أعضاء المجلس ضرورة استمرار المساعدة الإنسانية المقدمة إلى السكان المدنيين في كل أنحاء السودان. وقيل بأن السودان الآن يدخل مرحلة حاسمة، حيث من المقرر إجراء انتخابات في عام ٢٠١٠ واستفتاء في عام ٢٠١١. وعليه، ينبغي تشجيع الأطراف السودانية بقوة على تجاوز أي عوائق تحول دون التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل. وفيما يخص العلاقات بين تشاد والسودان، اجتمع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٨ أيار/مايو، عقب تجدد النزاع بين الجماعات المتمردة والحكومة التشادية، وأصدر بلاغا يعرب فيه عن استيائه إزاء هجمات الجماعات المسلحة في شرق تشاد ومكررا شجبه لأي محاولة لتغيير الحكومة بصورة غير دستورية في البلد. وأدى رئيس مجلس الأمن أيضا ببيان بشأن المسألة ذاتها في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/11).

١٢ - كما أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء الحالة الإنسانية في السودان، مع حلول موسم الأمطار المتوقع، فضلا عن طرد المنظمات غير الحكومية الدولية، مما يحد بشكل جذري من القدرة على تلبية الاحتياجات المقدرة التي تمس الحاجة إليها. وكانت ثمة حاجة إجمالا إلى مسار مزدوج، يجمع بين المبادرات السياسية ومبادرات حفظ السلام. ثم جاء إعلان الحكومة السودانية مؤخرا عن جدول زمني للانتخابات ليشكل تطورا يستحق الترحيب - فإجراء انتخابات واستفتاءات حرة ونزيهة بعد حيو من أبعاد اتفاق السلام

الشامل. وقد ساد الإجماع داخل المجلس بشأن الحاجة إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وإن ظلت بعض الخلافات فيما يتعلق بكيفية التحرك صوب ذلك الهدف. [وأثار عضو آخر في المجلس مسألة قرار اتهام المحكمة الجنائية الدولية للرئيس السوداني عمر البشير، مشيراً إلى الحاجة إلى التوصل إلى حل وسط يوفق بين مقتضيات السلام والعدل]. وفيما يخص تشاد، أكد أعضاء المجلس أن أي محاولة لزعزعة استقرار حكومة ذات سيادة تعد غير مقبولة.

١٣ - وبخصوص الصومال، رأى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أنه فيما أحرز بعض التقدم على الجبهة السياسية، فإن الحالة الأمنية كانت مرة أخرى مبعث قلق كبير. وقد تجلت الحاجة الماسة إلى تزويد الصوماليين بالإمكانات التي تكفل الأمن، فيما تحتاج الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى أن يرفع عنها الحظر القائم على الأسلحة كي يتسنى لها التصدي بفعالية للتمرد الحالي؛ وينبغي نشر عملية كاملة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. وفي غضون ذلك، ينبغي التعجيل بالدعم المقدم للبعثة من الأمم المتحدة، بقدر ما ينبغي التعجيل بالدعم المالي الذي جرى التعهد بتقديمه أثناء مؤتمر المانحين المعقود مؤخراً في بروكسل.

١٤ - ورأى أعضاء المجلس أن الحالة في الصومال محفوفة بالخطر. وعقب البيان الرئاسي الصادر في الآونة الأخيرة (S/PRST/2009/15)، أعرب بعض أعضاء المجلس عن مزيد من القلق إزاء التقارير التي تفيد بتدفقات للأسلحة والمقاتلين من إريتريا، بما ينتهك حظر الأسلحة. كما ينظر المجلس حالياً في قرار جديد من شأنه أن يوفر مجموعة للدعم اللوجستي للبعثة من خلال أنصبة مقرررة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

١٥ - ويشاطر أعضاء المجلس الرأي الذي مفاده أن نشر إحدى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة سيكتسي أهمية عندما تتوفر الظروف المناسبة. ولوحظ أنه وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٥٣ (٢٠٠٨)، يمكن للجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن أن تمنح بعض الإعفاءات بما يكفل سبل التدريب للحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الأمن التابعة لها مع تزويدها بالمعدات.

١٦ - وبالانتقال إلى مسألة التغييرات غير الدستورية للحكومات في أفريقيا، أشار الاتحاد الأفريقي إلى أنه اتخذ موقفاً حازماً للغاية حيال عدد من هذه التغييرات التي تعرضت لها الحكومات في الآونة الأخيرة. وأصدر مجلس الأمن أيضاً بياناً رئاسياً في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/11) أعرب فيه عن قلقه إزاء العنف المحتمل الذي قد يصحب هذه الأحداث ورحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في تسوية النزاعات وتعزيز النظام الدستوري في أفريقيا مرحباً بقرار الدورة العادية الثانية عشرة للجمعية العامة للاتحاد الأفريقي

التي عقدت في الفترة من ١ إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، حيث أعربت الجمعية عن قلق الاتحاد الأفريقي وشجبه لعودة الانقلابات إلى الظهور.

١٧ - وأخيراً، تحوّل النقاش إلى تمويل عمليات حفظ السلام في أفريقيا، وتقرير فريق الاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة بشأن طرائق دعم عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي "تقرير برودي" (S/2008/613، المرفق). واقترح مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إنشاء لجنة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبحث التوصيات الواردة في تقرير برودي وللنظر في تمويل ما يترتب عليها من آثار. وفي ظل الأزمة الاقتصادية والأخطار التي تهدد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لم يكن من الواقعي توقع أن تضع البلدان الأفريقية إمكانات مالية كبيرة في خدمة جهود حفظ السلام. ومن ثم، سيلقى احتمال صدور قرار عن مجلس الأمن يأذن بتخصيص الأنصبة المقررة لدعم البعثة ترحيباً كبيراً. وقد أكد أعضاء المجلس أنه يأخذ على محمل الجد الحاجة إلى دعم تطوير حفظ السلام في أفريقيا، على نحو ما تثبته مجموعة الدعم الفريدة التي يجري تطويرها لصالح البعثة. وأشاروا إلى أن تقريراً للأمين العام يضم توصيات عملية في هذا الصدد يُتوقع صدوره في منتصف أيلول/سبتمبر. وأجمعوا على أن من اللازم إيجاد آليات مالية أفضل، وهو ما كان يشكل العناصر الأساسية لـ "فريق برودي" المشترك من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة برئاسة رومانو برودي، رئيس وزراء إيطاليا السابق.

١٨ - وعقب اختتام المناقشة الموضوعية، اعتمد أعضاء كل من المجلس ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بلاغا مشتركاً، يرد مستنسخاً في المرفق الثاني من هذا التقرير.

## دال - اللقاء مع رئيس الوزراء الإثيوبي، ميليس زيناوي

١٩ - أثناء الزيارة التي قام بها أعضاء المجلس إلى أديس أبابا، اجتمعوا أيضاً إلى ميليس زيناوي، رئيس وزراء إثيوبيا، وناقشوا الحالة في الصومال وفي السودان والمشاكل التي نشأت في الآونة الأخيرة بين إريتريا وجيبوتي. وأشار رئيس الوزراء إلى أنه لا يرى أن الحالة في الصومال لا أمل منها، غير أنه ثمة حاجة ملحة إلى تعزيز البعثة. وسأل العديد من أعضاء المجلس عما يمكن فعله فضلاً عن ذلك لوقف الأسلحة المدعى بتدفقها من إريتريا.

٢٠ - وبخصوص السودان، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء العراقيل التي تحول دون تنفيذ اتفاق السلام الشامل وعملية السلام في دارفور، فضلاً عن طرد المنظمات غير الحكومية الدولية وقرار المحكمة الجنائية الدولية اتهام الرئيس البشير. وأعرب رئيس الوزراء عن قلقه إزاء ببطء تنفيذ اتفاق السلام الشامل وتنامي وتفاقم عزيمة الاستقرار في جنوب

السودان. كما أعرب عن أسفه لتتنقل حركات التمرد ذهاباً وإياباً بين تشاد والسودان على مدى عدة سنوات.

٢١ - وبخصوص إريتريا وجيبوتي، أعرب رئيس الوزراء عن أمله في أن تتخذ إريتريا تدابير لتسوية الخلافات بين البلدين. وشجع مجلس الأمن على أن يمارس الضغط على إريتريا في هذا الصدد.

## هاء - التوصيات

٢٢ - إن أعضاء المجلس إذ يأخذون في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها محاورو البعثة والاستنتاجات التي تم التوصل إليها خلال عمليات تبادل الآراء، يوصون بما يلي:

(أ) أن يواصل مجلس الأمن مشاوراته مع الاتحاد الأفريقي بشأن السبل والطرق الكفيلة بتعزيز التعاون بينهما، من منطلق التشديد على الأهمية التي يوليها مجلس الأمن لتعاونه مع الاتحاد الأفريقي في التصدي على نحو فعال لمعالجة مسألتَي السلام والأمن العاجلتين في القارة الأفريقية؛

(ب) يتعاون مجلس الأمن عن كثب مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على مواصلة تعزيز وتحسين التعاون القائم بينهما، ولا سيما في مجال منع النزاعات وتسويتها، وحفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والنظام الدستوري في أفريقيا؛

(ج) يقوم مجلس الأمن، بشكل خاص، بالتعاون عن كثب مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالاتفاق بشأن طرائق تنظيم مشاورتهما، بما في ذلك اجتماعهما الاستشاري المقبل المزمع عقده في نيويورك في موعد يتفق عليه؛

(د) فيما يتعلق بتقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن طرائق دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، بما فيها تمويل عمليات دعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي، يتوخى مجلس الأمن النظر بإمعان في التوصيات التي سترد في التقرير المقبل الذي يتعين على الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدمه في موعد أقصاه ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وفقاً لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/3)، إلى جانب مدخلات الاتحاد الأفريقي في ذلك التقرير؛

(هـ) في ضوء بيان رئاسي صادر مؤخراً بشأن مسألة التغييرات غير الدستورية للحكومات في أفريقيا، (S/PRST/2009/11) بتدبير مجلس الأمن أمر احتمال أن تلوح ضرورة

اتخاذ تدابير لاحقة في الوقت المناسب، بما في ذلك ما يتم دعما للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لمعالجة مثل هذه الحالات في القارة الأفريقية؛

(و) يعمل مجلس الأمن على إبقاء الحالة المتدهورة في الصومال قيد نظره الفعلي، وينظر في اتخاذ تدابير لاحقة لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بوسائل شتى منها دعم الخطوات الرامية إلى التعجيل بنشر كتائب إضافية من خلال الاعتماد المحتمل لآليات معززة لكفالة تلقي البعثة الدعم المالي اللازم بصورة متواصلة، وأن يستعرض مدى ضرورة اتخاذ إجراءات لاحقة استجابة للتقارير التي تفيد تقديم دعم خارجي للجماعات المتمردة، بما ينتهك حظر الأسلحة القائم في الصومال؛

(ز) أن يقوم مجلس الأمن، في تعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي، بتشجيع الأطراف السودانية بقوة على تجاوز أي عقبات قد تعرقل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل، ويواصل تقديم جميع أشكال الدعم السياسي وغيره لأعمال الوساطة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، تحت قيادة كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، السيد باسولي، ويتخذ المزيد من الخطوات للتعجيل بنشر القوام الكامل للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ولدعم تنفيذ ولاية العملية المختلطة.

### ثالثا - رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية

#### ألف - المعلومات الأساسية والسياق

٢٣ - تم إيفاد بعثة المجلس إلى رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية عقب التطورات الكبرى التي وقعت في الآونة الأخيرة وأدت إلى حد كبير إلى إعادة تشكيل الوضع الأمني والسياسي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، اتفقت حكومات كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا على العمل بشكل جماعي للتصدي لمسألة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تشكل تهديدا للاستقرار بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وللمنطقة. وعلى إثر أحداث تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ التي بلغ فيها القتال المتجدد بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في شمال كيفو نقطة حرجة، أعلن المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عن تغيير قيادته؛ وعن انتهاء أعمال القتال مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وعن موافقته على الاندماج، إلى جانب غيره من الجماعات المسلحة الكونغولية، في القوات المسلحة



لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وجرى توطيد هذه المشاريع في اتفاقات ٢٣ آذار/مارس الموقعة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيره من الجماعات المسلحة التي تعمل في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وهي الاتفاقات التي أبرمت تحت رعاية رئيس نيجيريا السابق، فخامة الجنرال أوسينغون أوباسانجو، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، إلى جانب الميسر المشارك والرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، بنحمان مكابا. وبالموازاة مع ذلك، وفي سياق تحسن العلاقات بين حكومتَي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، شرع البلدان في شن عمليات عسكرية مشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٢٤ - وفي ٢٥ شباط/فبراير، وهو اليوم الذي تلا اختتام العمليات العسكرية المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ومغادرة القوات الرواندية جمهورية الكونغو الديمقراطية، توصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى اتفاق بشأن خطة مشتركة للمضي قدما بالعمليات التي تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وكان الغرض من العملية، المسماة "كيميا الثانية"، مواصلة تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بمنعها من إعادة احتلال المواقع السابقة وبقطع خطوط الإمداد الاقتصادي عنها. وفي أعقاب ذلك، بدأت عملية كيميا الثانية في شمال كيفو، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي غضون ذلك، بدأ في ٢٦ كانون الثاني/يناير المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيره من الجماعات المسلحة في شمال كيفو عملية اندماج سريعة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشرت الوحدات الحديثة العهد بالإدماج في جميع أنحاء كيفو الشمالية للاضطلاع بعمليات كيميا الثانية.

٢٥ - وفي محاولة للحد من الآثار الإنسانية الناجمة عن الجهود العسكرية المبذولة، ووفقا لولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ركزت البعثة أيضا على الجهود المبذولة لحماية المدنيين. ومن الناحية العسكرية، انطوى ذلك على نشر ما يصل إلى ٤٠ قاعدة تشغيلية للسرايا وقاعدة تشغيلية مؤقتة في المناطق التي تحدد بها أخطار معروفة أو مقدرة في أنحاء كيفو الشمالية. وفي نفس الوقت، قادت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عملية وضع مفهوم جديد لأفرقة الحماية المشتركة التي نشرت إلى جانب العديد من القواعد التشغيلية للسرايا والقواعد التشغيلية المؤقتة بغرض تعزيز التنسيق بين الجهات المقدمة للمساعدة الإنسانية والجهات العسكرية بشأن مسائل الحماية، وتحسين تبادل المعلومات مع السكان المحليين وإذكاء الوعي بين صفوفهم.

٢٦ - وقد أدت العملية المشتركة بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى زيادة ملحوظة من العائدين إلى الوطن من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومُعالِيهم، فضلا عن المدنيين، إلى رواندا. ومنذ بداية العام، عاد حوالي ٨٠٠٠ من الروانديين. واستفاد من بينهم حوالي ١١٩٨ من المقاتلين السابقين في تلك القوات ومُعالِيهم، في الفترة بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٩، من تيسير فرص الإعادة إلى الوطن التي أتاحتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن برامج التسريح وإعادة الإدماج التي قدمتها حكومة رواندا. ومنذ ذلك الحين، أعيد ٤٨١ من المقاتلين السابقين كذلك إلى وطنهم حتى ١ أيار/مايو نتيجة لعملية كيميا الثانية.

٢٧ - وفي المقاطعة الشرقية، ارتكبت الجماعة المتمردة الأوغندية التي يطلق عليها اسم جيش الرب للمقاومة أعمالا انتقامية فظيعة ضد السكان في أويلي العليا وأوولي السفلى عقب بداية العمليات المشتركة بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ومنذ مغادرة قوات أوغندا لجمهورية الكونغو الديمقراطية، واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعمها للعمليات التي تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد جيش الرب للمقاومة، وأعدت توزيع الأصول بما فيها طائرتا هليكوبتر هجومتان وكتيبة واحدة لتعزيز الجهود المبذولة لحماية المدنيين. وفي نفس الوقت، اقتضت أيضا زيادة نشاط الميليشيات في إيتوري في الأشهر السابقة على زيارة أعضاء المجلس، تقديم الدعم من جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للعمليات التي تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هناك.

٢٨ - ومن هذا المنطلق، أدت استقالة فيتال كاميرهي في ٢٥ آذار/مارس، وهو الرئيس السابق للمجلس الوطني الذي انتقد قرار الرئيس كابيلا السماح للقوات الرواندية بالدخول إلى كيفو الشمالية، إلى مزيد من إعادة ترتيب الأوراق لصالح الأغلبية الرئاسية داخل الهيئة التشريعية. ولما كانت التحضيرات جارية لإجراء الانتخابات المحلية المقررة، ساد الغموض أثناء الزيارة التي قام بها أعضاء المجلس بالنسبة للقدرة على إجراء تلك الانتخابات والرغبة في إجرائها في الوقت المناسب قبل موعد الانتخابات الوطنية المقررة في عام ٢٠١١.

٢٩ - وفي هذا السياق، كان هدف البعثة العاشرة لأعضاء مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى هو الإعراب عن تأييد المجلس القوي لتحسين العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وتشجيعهما على مواصلة تعزيز تعاونهما السياسي والعسكري والاقتصادي، بما في ذلك ما يتعلق بوقف الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، بما يضمن

إحلال الاستقرار في الأجل الطويل بمنطقة البحيرات الكبرى. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن رغبتهم في التشديد على أهمية إحياء روح عمليتي غوما ونيروبي، اللتين تشكلان، إلى جانب اتفاقات ٢٣ آذار/مارس، إطارا عمليا لتسوية مسألة الوجود الحالي للقوات المسلحة الكونغولية والأجنبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٠ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، سعت البعثة إلى تأكيد الأهمية القصوى التي توليها لحماية المدنيين، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف الجنسي وبالأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، فضلا عن مكافحة الإفلات من العقاب واحترام حقوق الإنسان. وكان هدف أعضاء المجلس هو التأكيد على المسؤولية التي تقع على عاتق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الصدد، مع التأكيد مجددا على الدعم الكامل لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما سعت بعثة مجلس الأمن إلى التشديد على ضرورة تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب وكفالة مثول المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني أمام العدالة، بمن فيهم من يوجدون عند مستويات عليا من القيادة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعربت البعثة عن رغبتها في التشديد، في هذا الصدد، على ضرورة التصدي لآفة العنف الجنسي التي لا تزال تعود بأضرار فادحة على النساء والفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣١ - ومن العناصر الهامة الأخرى التي سعى أعضاء المجلس إلى إبرازها، ما يتعلق بضرورة مضاعفة الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك التدابير الفورية التي يمكن اتخاذها لإصلاح الجيش في ضوء إدماج أعداد كبيرة من عناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيره من الجماعات المسلحة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك ما يتعلق بإصلاح الشرطة الكونغولية. وفيما أقرت البعثة بالتحدي الكبير الذي سينطوي عليه ذلك، فقد سعت إلى إبراز استعداد المجتمع الدولي لزيادة ما يقدمه من دعم للجهود الكونغولية القائمة على استراتيجية مستدامة وواقعية في هذا الصدد ولتحسين تنسيق ذلك الدعم.

٣٢ - وفيما يخص بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعرب أعضاء المجلس عن رغبتهم في تأكيد تأييدهم من جديد للأعمال التي تضطلع بها البعثة في ما لا يزال يشكل إحدى أكثر البيئات التي واجهتها بعثات حفظ السلام تعقيدا وصعوبة إلى الآن. وفي نفس الوقت، سعى أعضاء المجلس إلى التماس آراء الحكومة ومحوري بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إزاء معايير ولاية البعثة وأدائها ومستقبلها،

بما في ذلك ما يتعلق بتقليصها في نهاية المطاف وتسليم مهامها تدريجياً في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو ما طلبه المجلس في القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨).

## باء - اللقاء مع الرئيس السابق أولوسيغون أوباسانجو، المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى

٣٣ - أشار المبعوث الخاص للأمين العام إلى أن تقدماً كبيراً قد أُحرز منذ الإحاطة الأخيرة التي قدمها إلى مجلس الأمن في نيويورك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وذكر أنه يرى أن تطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا يتم بصورة مطردة. أما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فبينما ظلت الحالة الإنسانية صعبة، طرأ هناك بعض التحسن منذ قرار المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وجماعات مسلحة أخرى الاندماج في القوات المسلحة الكونغولية، وإلقاء القبض على لوران نكوندا. غير أن الحالة ما برحت هشة. وعلى الصعيد التنفيذي، لا تزال الرواتب وصنوف الدعم واللوجستيات المقدمة للمقاتلين السابقين الحديث العهد بالإدماج غير مؤكدة. وعلى الصعيد السياسي، ظلت التحديات ماثلة بدورها، بما في ذلك ما يتعلق بتحويل المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وجماعات مسلحة أخرى إلى أحزاب سياسية.

٣٤ - وفي هذا السياق ركز المبعوث الخاص للأمين العام ومعه الميسر المشارك، على أهمية هئية التشجيع السياسي والضغط على الأحزاب من خلال إجراء مشاورات منتظمة مع رئيسي البلدين ومع المسؤولين الحكوميين في كينشاسا وكيغالي، ومع الأطراف الرئيسية المعنية الأخرى في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وقد أفضت هذه المتابعة بالفعل إلى نتائج ملموسة، بما في ذلك ما تم منها تحت رعاية لجنة المتابعة الدولية المنشأة بموجب اتفاقات ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ الموقعة في غوما. ويشتمل ذلك على إنشاء لجنة المتابعة الوطنية المتوخى في الاتفاقات؛ وإصدار قانون العفو في ١٢ أيار/مايو؛ وكذلك الاجتماعات التي عقدت في نيسان/أبريل بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمناقشة طرائق عودة اللاجئين؛ والاجتماع الذي عقد في أيار/مايو بين حاكمي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكذلك حكام المقاطعات المجاورة في رواندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ فضلاً عن الخطوات المتبعة صوب إزالة ما تبقى من "الإدارات الموازية" في أجزاء من كيفو الشمالية من جانب المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب؛ والمناقشات المتعلقة بطرائق إطلاق سراح السجناء السياسيين التابعين للمؤتمر الوطني.

٣٥ - كما نوه المبعوث الخاص بالتقدم المحرز على الصعيدين الثنائي والإقليمي. فعلى الصعيد الثنائي، واصلت لجنة "٤+٤" اجتماعاتها على نحو متواتر، وتضم وزيرى الشؤون الخارجية ورئيسي أركان الجيش في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وساعدت العمليات العسكرية المشتركة بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على بناء الثقة، وأعرب رئيسا البلدين للمبعوث الخاص عن ارتياحهما إزاء النتائج السياسية التي تمخضت عنها تلك العمليات. وعلى الجبهة الدبلوماسية، تولد عن العمليات أيضا زخم يفرض لإجراء مزيد من المناقشات في لجنة "٤+٤" من أجل تكثيف التعاون الاقتصادي وتجديد العلاقات الدبلوماسية السابقة على السواء. وفي ٧ أيار/مايو، عينت رواندا سفيرا في كينشاسا، وتبادلت جمهورية الكونغو الديمقراطية مع رواندا قائمة بالسفراء الذين يحتل إيفادهم إلى كيغالي. وأعلنت جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا في الآونة الأخيرة عن اختيارها لمن يشغل منصب نائب رئيس الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى. وأضحى من المهم الآن التركيز على استعادة الثقة الكاملة. ويرى المبعوث الخاص أن العلاقة بين رئيسي البلدين بحاجة إلى تشجيع متواصل، وقد يكون من المناسب الآن أن يلتقي الزعيمان من جديد، ربما على هامش المؤتمر الدولي المقبل المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المقرر عقده على مستوى القمة في زامبيا في حزيران/يونيه. وعلى الصعيد الإقليمي، ظل المبعوث الخاص للأمين العام على اتصال منتظم بالرئيس كيباكي، بصفته رئيسا للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وقدم إحاطات إلى طائفة واسعة من رؤساء الدول في المنطقة الإقليمية، كما قدم في الآونة الأخيرة إحاطة للرئيس القذافي، بصفته رئيسا للاتحاد الأفريقي. وأشار المبعوث الخاص أوباسانجو إلى اعتزامه مساعدة قادة المنطقة على إحياء ميثاق تحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى من أفريقيا.

٣٦ - واستشرافا للمستقبل، طرح المبعوث الخاص أوباسانجو ست أولويات، وهي توحيد القوات المسلحة الحديثة العهد بالاندماج في إطار الجيش الكونغولي، بوسائل منها دفع الرواتب بانتظام؛ واتخاذ إجراءات متناسقة على الأصعدة العسكرية والسياسية والقانونية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛ والتنفيذ الشامل لاتفاقات ٢٣ آذار/مارس، بالاستناد إلى الدعم الدولي المحدد الهدف؛ واتخاذ خطوات إضافية لتعزيز الثقة بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتقديم مزيد من الدعم الدولي لبناء المؤسسات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتركيز على إصلاح قطاع الأمن بشكل خاص؛ وكفالة استمرار مشاركة قادة منطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تنفيذ "ميثاق تحقيق الاستقرار". واقترح المبعوث الخاص أيضا إمكانية عقد مؤتمر للجهات المانحة في الأشهر المقبلة لجمع موارد إضافية دعما للانتعاش ولبسط سلطة الدولة وإصلاح قطاع الأمن.

٣٧ - وقد نوه أعضاء المجلس بالنجاح الذي حققه حتى الآن المبعوث الخاص والميسر المشارك معه، ورحبوا من جديد بالتقارب بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها، كما شجعوا المبعوث الخاص على مواصلة عمله لمساعدة قادة المنطقة الإقليمية على تعميق ذلك التقارب وتوطيده. وأشاروا إلى ضرورة وضع الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية تحت السيطرة الكاملة للدولة، ولصالح سكانها، وإلى الحاجة إلى متابعة الجهود المبذولة الرامية لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن يكون لها جيش محترف، وعلى ضرورة الحيوية لاعتماد آليات للتحقق بما يحول دون شغل الأفراد المعروفين بانتهائهم لحقوق الإنسان وارتكابهم أعمال العنف الجنسي والجنساني مناصب في الجيش.

### جيم - الاجتماعات في كيغالي

٣٨ - في رواندا، اجتمعت في كيغالي بعثة مجلس الأمن، بقيادة الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، جون ساورز، إلى الرئيس بول كاغامي ووزيرة الخارجية السيدة روزماري موسيمينالي. وكما سنحت لأعضاء الفريق فرصة زيارة النصب التذكاري في جيسوزي لضحايا الإبادة الجماعية، وهو بمثابة تذكير صارخ بالأحداث الرهيبة التي وقعت عام ١٩٩٤، التي لا يزال لعواقبها أثر في المنطقة دون الإقليمية. وقامت البعثة أيضا بزيارة إلى مركز للتسريح في موتوبو، حيث التقت بالمقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المسرّحين مؤخرًا، الذين أطلعوا أعضاء المجلس على قصص حياتهم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعربوا عن تقديرهم للفرصة التي أتاحت لهم للعودة إلى الحياة الطبيعية في رواندا.

٣٩ - ورأى الرئيس كاغامي أنّ الاختلاف الملموس في الحالة التي شهدتها شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأشهر الستة الأخيرة، مقارنة بالخمس عشرة سنة الماضية، جاء نتيجة لزيادة إمساك حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بمقاليد التصدي للمشكلة التي يطرحها استمرار وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومما يبعث الأمل في نفسه تحسن العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، مما أدى إلى تنفيذ ما يعتبره عمليات عسكرية مشتركة بالغة الفعالية جدا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٩.

٤٠ - وفي تقييم الرئيس، فقد أسهمت العمليات المشتركة في تحسن الوضع بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في كيفو الشمالية. ومع ذلك، فقد ارتأى أنّ الأمر ما زال بحاجة إلى بذل الكثير وأن العملية المشتركة كانت تستلزم مزيدا من الوقت لتحقيق النتائج

المرجوة كاملةً. وأعرب الرئيس عن أمله في أن تتمكن حكومتا رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من إيجاد المزيد من القواسم المشتركة لمواصلة العمل معا للتصدي لمشكلة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. كما أشار الرئيس كاغامي إلى ضرورة العمل مع المجتمع الدولي لمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل التي يواجهها شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وعدم الاكتفاء بمعالجة العواقب التي تشمل تجنيد الأطفال والعنف الجنسي والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

٤١ - ورأى الرئيس كاغامي أنّ من الأسباب الجذرية لهذه المشكلة ما يتمثل في غياب السلطة الفعلية للدولة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والافتقار بشكل عام إلى مقومات الحكم والقدرات المؤسسية، مما يساهم في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ورفض بشدة في هذا الصدد جميع الاتهامات الموجهة إلى رواندا بالضلع في أي استغلال للموارد الطبيعية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت هذه واحدة من جملة نقاط أكدتها وزيرة الخارجية التي رحبت بالإضافة إلى ذلك بقرار مجلس الأمن ١٨٥٧ (٢٠٠٨) الذي يؤكد على الصلات بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وبين الجزاءات.

٤٢ - وفيما يتعلق بالحالة الراهنة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعرب الرئيس كاغامي عن قلقه من أنّ الزخم الذي ولّته العملية العسكرية المشتركة بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لم يستمر، وأنّ عمليات المتابعة التي تصدرتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لم تكن بالقدر المرجو من الفعالية، فالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا تعود إلى مواقع كانت قد أُخرجت منها وتشنّ اعتداءات على المدنيين بما يؤدي إلى مزيد من حالات التشريد. وقد حث مجلس الأمن على النظر في استعراض ولاية البعثة وقوامها من أجل تبسيط أنشطتها وتركيزها على معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة. وكما أكد الرئيس كاغامي استعداد رواندا للمشاركة في العمليات المشتركة التي تتم مستقبلاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٤٣ - وقد رددت هذه الآراء وزيرة الخارجية، التي حثت المجلس، على تنفيذ القرار ١٨٠٤ (٢٠٠٨) الذي ينص على فرض جزاءات على قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين كثيراً ما يقومون من قواعدهم في أوروبا أو أمريكا الشمالية بإذكاء الكراهية والخوف مما يحول بين عامة المنتمين إلى هذه القوات وبين العودة إلى رواندا واندماجهم من جديد في الحياة الطبيعية فيها. وإذ رحبت وزيرة الخارجية في هذا الصدد بالتدابير التي أُتخذت في آذار/مارس ٢٠٠٩ ضد أربعة من كبار قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا،

حث المجلس على الشروع في تحقيق دقيق في قائمة التسعة عشر من المشتبه بهم، التي قدمتها رواندا إلى لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن.

٤٤ - كما أطلعت وزيرة الخارجية أعضاء المجلس على الجهود التي بذلتها مؤخراً رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لتوطيد العلاقات الثنائية التي تحسنت بينهما. وشددت على تعيين رواندا مؤخراً أماندين روجيرا كأول سفير لها في كينشاسا منذ قُطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٩٨. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت وزيرة الخارجية إلى أن رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية توصلتا إلى اتفاق، في سياق لجنة "أربعة زائد أربعة"، لوضع خطة مشتركة تهدف إلى مواصلة التعاون بشأن التعامل مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأشارت الوزارة إلى أن مثل هذا التعاون يمكن أن يشمل توفير التدريب العسكري للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أُحيط أعضاء المجلس علماً بالتدابير الملموسة التي أُتخذت لتوسيع العلاقات وتعميقها على المستوى الإقليمي، بما في ذلك ما يتعلق بإعادة تفعيل الجماعة الاقتصادية لمنطقة البحيرات الكبرى، والاجتماع الذي عقده في أيار/مايو حكام المنطقة دون الإقليمية الذي اتفقت حالياً البلدان المعنية على عقده مرتين في السنة.

٤٥ - وأشارت وزيرة الخارجية أيضاً إلى استعداد رواندا لتحويل القضايا المرفوعة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى النظام القضائي الرواندي. وشددت أيضاً على طلب الحكومة الرواندية نقل محفوظات المحكمة المذكورة إلى رواندا.

٤٦ - وقد رحب أعضاء المجلس بتحسين العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، واتفق الجميع على الأثر الهام الناجم عن ذلك بالنسبة للحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشجعوا على توسيع العلاقة وتعميقها، ورحبوا بالتدابير الملموسة التي عرضت لها رواندا في هذا الصدد. كما رحبت بعثة مجلس الأمن بتأكيد الرئيس كاغامي مجدداً استعداد رواندا للمساهمة في الحل في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وللمشاركة عند الاقتضاء في الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتصدي للمشاكل في المنطقة المذكورة.

٤٧ - وأثير أيضاً مع رئيس الجمهورية ووزيرة الخارجية وضع عملية السلام في بوروندي وخصوصاً في ضوء الانسحاب المتوقع في حزيران/يونيه للوحدة التابعة لجنوب أفريقيا التي تضم فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي.



## دال - الاجتماعات التي تمت في غوما

٤٨ - قامت بعثة مجلس الأمن التي يقودها جان موريس ريبير الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، بزيارة كينشاسا وغوما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي غوما، اجتمع أعضاء المجلس بحاكم كيفو الشمالية، جوليان بالوكو، وكبار المسؤولين في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية، بمن فيهم عدة محققين عسكريين. واستمعت بعثة مجلس الأمن أيضا إلى إحاطات من بعثة الأمم المتحدة عن العمليات العسكرية الجارية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري وحيش الرب للمقاومة، وعن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع أعضاء المجلس بميناء المساعدة الإنسانية، بما فيها المنظمات غير الحكومية المحلية. وسافرت بعثة مجلس الأمن إلى مخيم المشردين داخليا في كيواناجا حيث اجتمعت بالسلطات المحلية وبالمشردين داخليا وبعثة الأمم المتحدة بما فيها الفريق المشترك للحماية المتمركز هناك. كما اجتمع أعضاء مجلس الأمن إلى ضحايا العنف الجنسي في مستشفى الشفاء - أفريقيا (HEAL Africa).

٤٩ - وبشكل عام، اتفق أعضاء المجلس على أن التطورات الأخيرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة دون الإقليمية مشجعة وتنطوي على إمكانية معالجة أحد الأسباب الجذرية للصراع في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، أي مسألة استمرار وجود الجماعات المسلحة الأجنبية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أتاحت هذه التطورات فرصا جديدة لإحراز تقدم بشأن عدد من القضايا الملحة التي ساهمت في زعزعة الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما إصلاح الجيش الكونغولي واستعادة سلطة الدولة اللذان تمس الحاجة إليهما.

٥٠ - ومع ذلك، لاحظت بعثة مجلس الأمن أن الوضع في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال هشاً وغير مستقر. فالعمليات التي تُشن ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تصاحبها زيادة في التهديدات والهجمات ضد المدنيين من قبل الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، حيث كان التخطيط قد أُنجز عند قيام أعضاء المجلس بزيارتهم ولكن العمليات العسكرية لم تكن قد بدأت بعد. كما ظلت الحالة الإنسانية متأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي شهد حالات تشريد جديدة للسكان في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وكذلك في إيتوري وأويلي العليا وأويلي السفلى.

٥١ - كذلك فإن إدماج قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والجماعات المسلحة الأخرى في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لم يخل من مشاكل. ومن

الشواغل الرئيسية التي لاحظها أعضاء المجلس ما تمثل في عدم استلام العديد من العناصر، التي أُدمجت حديثاً في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مرتباقيهم ولوازمهم ومعداتهم بعد. ونتيجة لذلك، أُبلغ عن فرار بعض العناصر من صفوف هذه القوات. وعلى نطاق أوسع، لاحظ أعضاء المجلس مدى الحاجة الملحة للقيام بإصلاح شامل لقطاع الأمن بدءاً بالجيش، وخاصة باعتبار هذا الإصلاح عاملاً رئيسياً في تقرير سحب بعثة الأمم المتحدة في نهاية المطاف.

٥٢ - وكانت الزيارة التي قام بها أعضاء المجلس إلى مستشفى HEAL Africa تذكيراً صارخاً بأفة العنف الجنسي والنتائج المترتبة على استمرار التراع وتفشي ظاهرة الإفلات من العقاب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد روت اللواتي وقعن ضحايا للعنف الجنسي المتكرر أحياناً والوحشي على الدوام، قصصاً مروعة. وأُبلغ أعضاء المجلس في هذا الصدد بأن قائمة بأسماء خمسة من كبار الضباط داخل قيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وممن يعتقد أنهم مسؤولون عن ارتكاب جرائم خطيرة، قُدمت إلى السلطات الحكومية، دون أن تلقى متابعة. ويؤثر عدم توافر سجون تعمل بشكل سليم في جميع أنحاء البلد تأثيراً سلبياً بالغاً على مكافحة الإفلات من العقاب إذ إن الذين تثبت مسؤوليتهم عن ارتكاب الجرائم، بما في ذلك العنف الجنسي، يتمكنون من الفرار من السجن في كثير من الأحيان.

٥٣ - كما لاحظ أعضاء المجلس عن كثب بعض التحديات التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة في واحد من أصعب سياقات حفظ السلام. ولئن كانت زيادة الوضوح التي أدخلها القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨) على ولاية هذه البعثة فيما يتعلق باستخدام القوة قد لاقت ترحيباً، فقد لاحظ المجلس أن الوضع في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية كشف الضرورات المتعارضة أحياناً، ما بين حماية المدنيين ودعم العمليات العسكرية التي تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تخلف عواقب إنسانية وخيمة لا مفر منها. ففي بعض الحالات، كانت عناصر من هذه القوات هي نفسها مصدر انتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد فإن النشر السريع للقدرات الإضافية التي أُذن بها القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨) سيعزز، رغم ذلك، ما تبذله بعثة الأمم المتحدة من جهود لحماية المدنيين. وقد أُبلغ الأعضاء بأن نشر هذه الموارد سيبدأ في تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٥٤ - وفي هذا السياق، أشار المسؤولون في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بداية الاجتماع الذي عقده بعثة مجلس الأمن مع كبار المسؤولين في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية، إلى أن السلام في جمهورية

الكونغو الديمقراطية قد جاء على حساب جيش احترافي كونغولي بسبب ضرورة استيعاب العناصر المسلحة غير الشرعية بانتظام في صفوفه. وقد ساهم ذلك أيضا في تفشي عدم الانضباط في أوساط جنوده. وقد رحبت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية بتعاونهما الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة وبالدعم الذي تتلقيناه منها، ومع طلب المزيد من الدعم في هذا الصدد. وشدد المسؤولون في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا على أهمية إصلاح قطاع الأمن، وخاصة فيما يتعلق بالجيش، ولكنهم أشاروا إلى الصعوبات العملية التي تعترض إحراز تقدم بشأن هذه المسألة نظرا لاستمرار العمليات العسكرية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وأويلي العليا وأويلي السفلى. ولكن كان من رأي بعثة الأمم المتحدة إمكانية إجراء التدريب والعمليات الفعلية في وقت واحد، مع تكرار طلبها إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الاستفادة من مركزي التدريب اللذين أقامتهما البعثة لها.

٥٥ - ورحب أعضاء المجلس بالتعاون بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكل من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية، وحثوا على مواصلة التركيز على نشر قوات شرطة مدربة ومجهزة جيدا كجزء من إعادة إقرار سلطة الدولة وإعادة المهام الأمنية إلى حالتها الطبيعية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشددت البعثة عموما على أهمية إحراز تقدم ملموس في إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك ما يتعلق بالعدالة. كما ركزت البعثة على الحاجة العاجلة إلى زيادة عدد القضاة ونشرهم في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وإقامة مرافق فعالة لسجن عسكري.

٥٦ - وأتاح الاجتماع الذي تم بين أعضاء المجلس وحاكم شمال كيفو فرصة للحاكم لكي يعرض عدة أولويات لينظر المجلس فيها، من بينها تعزيز العلاقة التي تحسنت بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في المسائل السياسية والاقتصادية والأمنية؛ والتعجيل بتنفيذ خطة رئيس الوزراء لتحقيق الاستقرار في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشمل ذلك ضمان إعادة إقرار سلطة الدولة؛ وإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك اتخاذ تدابير فورية يمكن أن تعزز أداء القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عمليات كيميا الثانية؛ وتوعية القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لتشجيعها على القيام بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن؛ وتقديم الدعم للتدابير الملموسة الكفيلة بمنع الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

٥٧ - وتلقى أعضاء المجلس أيضا إحاطة عن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأفيدت البعثة بأنه في حين ما زالت الحالة متردية في شرقي جمهورية الكونغو

الديمقراطية، فإن مؤشرات التنمية البشرية الأساسية في أنحاء البلاد هي من بين الأدنى في العالم. وفي شمال كيفو، تشرّد مؤخرا ٢٥٠.٠٠٠ شخص نتيجة للقتال الناشب في الآونة الأخيرة، وهم من بين ما مجموعه ٩٠٠.٠٠٠ من المدنيين الذين شُردوا في تلك المقاطعة. ولكن ثمة تطور إيجابي يتمثل في عودة ٣٠٠.٠٠٠ شخص مؤخرا إلى مناطق كان يحتلها في السابق المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب.

٥٨ - وقُدمت لأعضاء المجلس خمس توصيات مجمعة باسم دوائر الأنشطة الإنسانية، وهي: تشجيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تجعل دعمها إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مشروطا بتنفيذ آلية لفرز من يعرف بأهم ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان بين صفوفها، بما في ذلك المستويات القيادية؛ وتحميل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية عن مكافحة الإفلات من العقاب؛ وتعزيز جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن للتشجيع على عودة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى موطنها بصورة طوعية؛ وتعيين مقرر خاص معني بالعنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والتعجيل بنشر القدرات الإضافية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حسب ما أذن به القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨).

٥٩ - وأتاحت زيارة أعضاء المجلس إلى كيوانيا فرصة ليطالعوا على التطبيق العملي لولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حماية المدنيين. وأبلغت بعثة مجلس الأمن بأنشطة الحماية التي تقوم بها البعثة، وقد طبقت منذ بداية العام، بما في ذلك إنشاء أفرقة للرد السريع، وشبكة محلية واسعة النطاق للإنذار المبكر في كل أنحاء منطقة مسؤوليتها، مما خفض زمن استجابة البعثة في المنطقة التي كان يجري فيها اختبار ذلك الابتكار إلى أقل من عشر دقائق. وأفيدت البعثة أيضا عن أعمال أفرقة الحماية المشتركة، ومساهماتها في تحسين حماية المدنيين. كما زارت بعثة مجلس الأمن مخيما للمشردين داخليا متاخما لموقع البعثة في كيوانيا، واجتمعت إلى ممثلين للمجتمع المدني في المنطقة.

## هاء - الاجتماعات المعقودة في كينشاسا مع الرئيس والحكومة والمؤسسات البرلمانية

٦٠ - اجتمعت البعثة في كينشاسا إلى الرئيس جوزيف كابيلا كابانغي، ورئيس الوزراء موزيتو وكبار وزراء الحكومة، من بينهم وزراء الدفاع والخارجية والداخلية والتخطيط وحقوق الإنسان وشؤون الأسرة والشؤون الجنسانية والمالية والاقتصاد. كما اجتمعت اللجنة إلى رئيس مجلس الشيوخ، ليون كينغو وا دونغو، ورئيس الجمعية الوطنية المنتخب مؤخرا، إيفارست بوشاب، وإلى أعضاء من كل من المجلسين. وشهد أعضاؤها غداء عمل مع أبيه

مالو مالو، رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، ومع السلك الدبلوماسي، وفريق الأمم المتحدة القطري، وممثلي القطاع الخاص، تلقوا خلاله إحاطات عن الانتخابات المحلية المقررة وعن حالة الاقتصاد الكلي. وفي إطار تنفيذ القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨)، تلقى المجلس إحاطة من البعثة عن وضع خططها الاستراتيجية.

٦١ - وذكر الرئيس كابيلا أنه يرى أن الحالة قد تطورت بصورة إيجابية منذ آخر زيارة أوفدها المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. فقد تحسنت العلاقات مع البلدان المجاورة، لا سيما رواندا وأوغندا، ووصلت إلى مستوى بحيث أنهما في رأيه لا يمكن أن تتطور إلا على نحو إيجابي. وأشار الرئيس إلى أن العمليات المشتركة التي جرت حديثاً مع رواندا ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ومع أوغندا ضد جيش الرب للمقاومة كانت ناجحة، موضحاً أن الجيش الكونغولي سيواصل هذه العمليات إلى أن يتم القضاء على هاتين الجماعتين المسلحتين الأجنبيتين، معرباً عن عزمه مواصلة التعاون مع البلدان المجاورة في هذا الصدد عن طريق تبادل منتظم للمعلومات، ومرحبا بالفرص العملية الناشئة لتحسين التعاون السياسي والاقتصادي فيما بينها. وكرر رئيس مجلس الوزراء وكل من مجلسي البرلمان ما أبداه الرئيس من ترحيب بالعمليات المشتركة ضد الجماعات المسلحة الأجنبية، مع الإعراب عن التأييد التام للتقارب بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وغيرها من البلدان المجاورة.

٦٢ - وأشار كل من الرئيس ورئيس الوزراء في اجتماعهما مع بعثة مجلس الأمن إلى أن الجهود جارية لمعالجة الأوضاع التي نشأت وترعرعت فيها الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك ما يتعلق بوقف الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، وإعادة إقرار سلطة الدولة. وشدد رئيس الوزراء موزيتو على أن التدهور في الحالة الاقتصادية والمالية بجمهورية الكونغو الديمقراطية جعل هذا الجهد أكثر صعوبة، وأعرب عن أمله في أن يسهم المجتمع الدولي في خطة رئيس الوزراء لتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك ما يتم من خلال الإسراع بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٣ - وأجمع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء والبرلمان على أن الحاجة ماسة لإحراز تقدم ملموس في إصلاح القطاع الأمني. وأشار الرئيس كابيلا إلى أنه يرى أن المجتمع الدولي قد ركز على الانتخابات الوطنية، بينما جاء دعم إصلاح قطاع الأمن أقل مما كان متوقعا. وحث على توفير الموارد والدعم التقني بشأن هذه المسألة المهمة.

٦٤ - وفيما يتعلق بآفة العنف الجنسي والجنساني، أكد الرئيس وجهة نظره بأن معالجة مشكلة استمرار وجود الجماعات المسلحة غير المشروعة من شأنها أن يكون لها تأثير هام على مدى انتشار العنف الجنسي. وتعهد رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء باتخاذ تدابير ملموسة للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب في صفوف قوات الأمن الكونغولية، بما في ذلك ما يتعلق بمتابعة القضايا الخمس لضباط القيادة العليا للقوات المسلحة التي كانت قد قدمت إلى الحكومة. ولوحظ أيضا أن مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية يتعاونان بشكل وثيق مع الحكومة بشأن التشريعات القانونية الكفيلة بتمكين الدولة على نحو أفضل من المعاقبة على انتهاكات حقوق الإنسان ومنع وقوعها، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني.

٦٥ - وفي هذا الصدد، عرض وزير العدل التدابير المحددة التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك المحاكمات المقررة المتعلقة بجرائم العنف الجنسي، التي ستعقد في كيفو الشمالية والتحسينات التي طرأت مؤخرا فيما يتعلق بالقضاء العسكري، بما في ذلك أول محاكمات لعناصر الصفوة من الحرس الجمهوري، والقرار الذي اتخذته محكمة عسكرية لمنح تعويضات تدفعها الدولة لضحايا الاغتصاب، عن الأفعال غير المشروعة التي ارتكبتها عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أبلغ وزير العدل أعضاء المجلس بالمبادرات التدريبية التي تهدف إلى زيادة عدد قضاة الصلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين تبلغ نسبتهم حاليا قاضيا واحدا لكل ٣٠.٠٠٠ نسمة. وفي الوقت نفسه، أكد الرئيس كاييلا من جديد رأيه بشأن ضرورة السعي إلى إقرار العدالة قبل السلام، لضمان توطيد الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٦ - كما أفاد وزير شؤون الأسرة والشؤون الجنسانية أعضاء المجلس بأنه اتخذت عدة تدابير ملموسة فيما يتعلق بالعنف الجنسي، من بينها إنشاء وكالة حكومية مخصصة للنساء والأطفال المتضررين من العنف الجنسي، وصندوق يهدف إلى منع العنف الجنسي ومعالجة الآثار المترتبة عليه، ووضع استراتيجية شاملة بشأن العنف الجنسي والجنساني، بالتعاون مع الأمم المتحدة.

٦٧ - وشدد رئيس الوزراء، إلى جانب كل من مجلسي البرلمان، على أهمية إجراء الانتخابات المحلية المقررة في الوقت المناسب. وبشأن التشريعات التي ما زالت مطروحة فيما يتعلق بقانون إنشاء قائمة رسمية للكيانات الإقليمية التي ينبغي أن تصبح دوائر انتخابية، ارتأى رئيس مجلس الشيوخ أن الانتخابات المحلية يمكن أن تمضي قدما على أساس القوانين الحالية في هذا الشأن. وأشار بعض أعضاء المعارضة في الجمعية الوطنية إلى أن المناقشات جارية بشأن القانون المتعلق بإنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وهي الهيئة الخلف

للجنة الانتخابات المستقلة التي أنشئت في إطار الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٦. وأشار رئيس الوزراء والبرلمان إلى أن تدهور الحالة الاقتصادية والمالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أثر على قدرة الحكومة على تخصيص الموارد لهذه العملية، مما ساهم أيضا في بعض التأخير في الجدول الزمني. وحث الطرفان المجتمع الدولي على سد فجوة الموارد لضمان أن تجري الانتخابات المحلية في حينها.

٦٨ - وفيما يخص بعثة الأمم المتحدة، أعرب الرئيس عن تقديره لدور البعثة، التي واكبت عملية توطيد السلام عبر بعض المعالم الرئيسية، من بينها تنظيم الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٦. وفي حين أن كلا من الرئيس كابيلا ورئيس الوزراء موزيتو رحبا باستمرار وجود بعثة الأمم المتحدة في شكلها الحالي للسنتين المقبلتين، حث الرئيس كابيلا المجلس على بدء النظر في تخفيض البعثة في نهاية المطاف، بما في ذلك وضع الشروط الأساسية اللازمة في هذا الصدد. وفي الأجل القريب، حث رئيس الوزراء موزيتو البعثة على مواصلة إعادة نشر جهودها نحو شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية مع التركيز على حماية المدنيين. كما عرض رئيس الوزراء التوقعات المحددة لحكومته فيما يخص بعثة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتمثل في الوقت المناسب لنشر القدرات الإضافية التي أذن بها المجلس، وزيادة المشاركة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إضافة إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة إلى الوطن، وإصلاح قطاع الأمن، وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية للمشردين وغيرهم من الفئات المستضعفة من السكان، والرفع الكامل للحظر على توريد الأسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقديم الدعم للانتخابات المحلية المقرر إجراؤها.

٦٩ - وطوال الاجتماعات التي عُقدت في كينشاسا، رحب أعضاء المجلس بالتدابير التي اتخذتها جمهورية الكونغو الديمقراطية لتوسيع وتعميق العلاقات التي شهدت تحسنا مع رواندا وغيرها من البلدان المجاورة. وحثوا الحكومة على الاستمرار في إعطاء الأولوية لإصلاح قطاع الأمن وبسط سلطة الدولة في المنطقة الشرقية من البلد. ورحبت البعثة أيضا بالتزام الحكومة باتخاذ خطوات ملموسة للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب، بما في ذلك متابعة الإجراءات المتعلقة بقائمة ضباط القيادة الخمسة المنتمين للقوات المسلحة الذين يُعتقد أنهم مسؤولون عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وأكد الرئيس لبعثة مجلس الأمن أنه سيجري اتخاذ ما يلزم من إجراءات في حق الخمسة المذكورين. وحث أعضاء مجلس الأمن الحكومة والبرلمان بقوة على العمل معا من أجل الإسراع بإقرار مشروع القانون اللازم لإصلاح الشرطة.

٧٠ - وبناء على طلب المجلس، تلقت البعثة أيضا إحاطة بشأن وضع خطة العمل الاستراتيجية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعرض خطة العمل هذه، التي أُطِّع أعضاء المجلس على فحواها، للإجراءات ذات الأولوية والنقاط المرجعية المتعلقة بالعناصر الرئيسية لولاية بعثة الأمم المتحدة على أساس القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨). وترتكز خطة العمل على مرحلتين انتقاليتين رئيسيتين، هما (١) نشر القدرات الإضافية المأذون بها في القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨) لبعثة الأمم المتحدة دعما لتحقيق الاستقرار في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وأويلي العليا وأويلي السفلى، وإيتوري، حتى منتصف عام ٢٠١٠، وهي مرحلة يمكن بعدها النظر في تقليص العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة، و (٢) تسليم طائفة منتقاة من مهام بعثة الأمم المتحدة في المقاطعات الغربية في غضون فترة تتراوح بين ٦ أشهر و ٢٤ شهرا إلى فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء آخرين. وفي هذا الصدد، حددت بعثة الأمم المتحدة المعالم الرئيسية لعملية الانتقال، ومنها الحفاظ على الاستقرار في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وإحراز أوجه تقدم أساسية في شرق البلد، بما يؤدي إلى إنهاء أعمال القتال؛ وأوجه تقدم أخرى في إصلاح قطاع الأمن بحيث تتولى القوات المسلحة تدريجيا المسؤوليات الأمنية بدلا من بعثة الأمم المتحدة؛ وإجراء الانتخابات المحلية في أوائل عام ٢٠١٠. وستمكن هذه الظروف قوة بعثة الأمم المتحدة من الانتقال من مرحلة السيطرة الميدانية إلى مرحلة تكون فيها أفدر على تركيز تحركاتها واستجاباتها. وبافتراض أن الانتخابات العامة المقررة لعام ٢٠١١ ستتنظم بالفعل وأن الحماية ستوفرها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار دعم محدود من بعثة الأمم المتحدة، فلسوف يمكن حينها تصور عدة سيناريوهات لتقليص حجم القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة، مع مراعاة المرحلتين المذكورتين أعلاه.

## واو - التوصيات

٧١ - في ضوء وجهات النظر التي أعرب عنها محاورو البعثة والنتائج المستخلصة من الحوارات المختلفة، يوصي أعضاء المجلس بما يلي:

### التعاون الإقليمي

(أ) يشجع مجلس الأمن بقوة حكومات المنطقة، وخاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، على مواصلة الاستفادة من الزخم الإيجابي الناشئ عن تحسن علاقتهما في الآونة الأخيرة، ومواصلة اتخاذ التدابير الرامية إلى بناء الثقة بينها وإرساء أسس التعاون الإقليمي المستدام، بما في ذلك التعاون في إطار الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات



الكبرى. ويرحب المجلس بتعيين سفير رواندي لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الإسراع بتعيين سفير لها في رواندا؛

(ب) في إطار لجنة "٤+٤" وبلاغ نيروبي الصادر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، يشجع مجلس الأمن أيضا حكومتى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على مواصلة العمل معا لإيجاد حل شامل لمسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛

(ج) يواصل المبعوث الخاص أوباسانجو والميسر المشارك مباكا العمل مع رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس رواندا، ومع غيرهما من كبار مسؤولي البلدين، لتوطيد وتعميق التقارب بينهما، وخاصة لتخطي ما تبقى من عقبات تعترض التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين، بما في ذلك ما يتم على الصعيد الدبلوماسي؛

(د) يعمل الميسر المشارك على تعميق الجهود مع القيادات في بلدان منطقة البحيرات الكبرى من أجل تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات الأمن والتنمية الاقتصادية في إطار ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا وغيره من الآليات الإقليمية؛

### شركي جمهورية الكونغو الديمقراطية

(هـ) يواصل أوباسانجو المبعوث الخاص والميسر المشارك مباكا متابعة تنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس، بواسطة لجنة المتابعة الدولية المنشأة بموجب تلك الاتفاقات، وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة، وذلك من أجل دعم وتشجيع الأطراف الموقعة على تنفيذ التزاماتها بالكامل؛

(و) تخصص حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الموارد اللازمة لكفالة دفع رواتب الجنود ونفقاتهم، بما في ذلك من أدمج حديثا من عناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيره من الجماعات المسلحة؛

(ز) تتخذ بعثة الأمم المتحدة جميع التدابير اللازمة، في إطار ولايتها حسب قدراتها ومناطق انتشارها، بما يكفل مواصلة ضمان حماية المدنيين، وخصوصا في سياق العمليات العسكرية الجارية في مواجهة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة؛

(ح) تتخذ القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التدابير اللازمة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، لضمان تسريح الأطفال من الجماعات المسلحة، وكفالة آليات تحقُّق

مناسبة لمنع إدماج عناصر ممن تورطوا في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ضمن القوات المسلحة والشرطة الوطنية؛

### الانتخابات المحلية

(ط) انطلاقاً من الأهمية التي ما زال يتسم بها تعميق الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي لحكومة البلد أن تواصل توزيع حصتها من الموارد كاملة، وأن تتخذ التدابير التشريعية اللازمة لضمان إجراء الانتخابات المحلية في الوقت المناسب؛

### إصلاح قطاع الأمن

(ي) تشرع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة، في أقرب وقت ممكن في مباشرة عملية حقيقية لإصلاح قطاع الأمن باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية عاجلة. وعلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تبرهن على التزامها، عند أعلى المستويات، بالعمل مع الشركاء على بناء قدرات قواتها المسلحة، ووضع استراتيجية شاملة لإصلاح قطاع الأمن؛

(ك) تعمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التعجيل بإقرار مشروع القانون اللازم لتمكينها من إصلاح الشرطة الوطنية، وتواصل بذل الجهود الرامية إلى نشر عناصر مدربة ومجهزة من قوات الشرطة الكونغولية إلى شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل الاضطلاع بالأنشطة العادية للحفاظ على الأمن بدلا من القوات المسلحة؛

### سيادة القانون والعنف الجنسي والعنف الجنساني

(ل) تتخذ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إجراءات حاسمة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي ثبت اقترافها على أيدي جنود من الجيش الوطني، بما في ذلك ما يتم بتحميل الضباط المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبتها الجنود تحت قيادتهم. وفي هذا الصدد، ينبغي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعجل باتخاذ ما يلزم من إجراءات في حق ضباط القوات المسلحة الخمسة الذين يُعتقد أنهم ارتكبوا تجاوزات من ذلك القبيل ولا يزالون مع ذلك يشغلون مواقع قيادية؛

(م) ينبغي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تستغل الخطوات الملموسة المتخذة للتصدي لاستمرار انتشار العنف الجنسي في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك ما يتم بمواصلة التنديد علنا بهذه التجاوزات على أعلى المستويات؛

(ن) ينبغي العمل على سبيل الاستعجال على تدارس الفرص المتاحة لتعزيز نظام السجون في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

### الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية

(س) تعمل حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة على وضع حد لاستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها عبر الحدود بطريقة غير مشروعة، بما في ذلك ما يتم بإنشاء علاقات تجارية طبيعية في إطار المنظمات الإقليمية القائمة.

## رابعاً - ليبيريا

### ألف - المعلومات الأساسية والسياق

٧٢ - جاءت الزيارة الأولى لمجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٤ بعد التقدم للموس الذي أُحرز في توطيد السلام والاستقرار في ليبيريا. فقد أحرزت حكومة الرئيسة إلين جونسون سيرليف، منذ توليها السلطة عام ٢٠٠٦، تقدماً كبيراً في إرساء وضع إيجابي من منظور الاقتصاد الكلي، ووصلت ليبيريا إلى عتبة اتخاذ القرار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في صيغتها الأفضل، ووضعت الحكومة الصيغة النهائية لاستراتيجيتها الوطنية الأولى الرامية إلى الحد من الفقر بعد إجراء مشاورات واسعة النطاق. غير أن الانتعاش الاقتصادي في ليبيريا انطلق من مستويات متدنية للغاية، وما زالت مستويات الفقر والبطالة مرتفعة، مما يؤدي إلى تزايد الانتقادات إزاء الافتقار إلى فوائد ظاهرة تُجنى من السلام. ثم كان للأزمة الاقتصادية العالمية أثرها السلبي أيضاً على الانتعاش في البلد.

٧٣ - وعليه، لا يزال السلام والاستقرار في ليبيريا في غاية المشاشة وعرضة للاضطراب، ويرجع ذلك جزئياً إلى ضعف المؤسسات الأمنية الوطنية. وتتفاقم مشكلة محدودية قدرات المؤسسات الأمنية الوطنية بسبب السلبات الملموسة التي تشوب النظام القضائي ونظام السجون في البلد، مما يسهم في فقدان الجمهور عموماً الثقة في المؤسسات الوطنية.

٧٤ - ويمكن أن تندلع الاضطرابات الأهلية بسبب عدة عوامل، منها احتجاجات فلول المقاتلين السابقين الذين لا يجدون عملاً والشباب العاطلين عن العمل، وما يفوق ١٤ ٠٠٠ من أفراد القوات المسلحة الليبيرية السابقة وأفراد الشرطة الذين جرى تسريحهم ولم يجدوا وسائل بديلة لكسب العيش؛ فضلاً عن العنف الغوغائي الناجم عن عدم ثقة الجمهور في نظام العدالة الذي يعاني حالة استضعاف بالغة؛ فضلاً عن استمرار المنازعات على الأراضي والتزاعات العرقية في مختلف البلاد.

٧٥ - وبالإضافة إلى ذلك، فثمة عدد من العمليات - منها إعداد التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق والمصالحة، ومحكمة الرئيس السابق تشارلز تاييلور، والتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستجرى عام ٢٠١١ - ويمكن أن تفضي جميعا إلى توترات يستغلها المخربون لزعزعة استقرار البلد. وعلاوة على ذلك، لا يشعر العديد من الليبريين العاديين بأهم أمنون جسديا بسبب كثرة حوادث النهب المسلح، وأنماط العنف الجنسي والجنساني، وغير ذلك من جرائم العنف. وما زال اغتصاب النساء والفتيات تحديا خطيرا، حيث تشير الدراسات إلى أن أكثر من نصف العدد الإجمالي للنساء تعرضن لنوع أو آخر من أنواع العنف الجنسي خلال النزاع.

٧٦ - ومما يزيد من هشاشة السلام الذي تحقق نسبيا في ليبيريا استمرار حالة زعزعة الاستقرار والقلق في المنطقة دون الإقليمية، وعدم وضوح النتائج التي ستؤول إليها الانتخابات التي ستنظم في غينيا وكوت ديفوار في وقت لاحق من عام ٢٠٠٩، واندلاع التوترات مؤخرا بين الحزبين السياسيين الرئيسيين في سيراليون. وينضاف إلى ذلك التحدي الذي يشكله تهريب المخدرات في المنطقة دون الإقليمية.

٧٧ - وفي هذا السياق، كان الهدف من الزيارة التي قام بها مجلس الأمن هو إعادة التأكيد على استمرار دعم المجلس لليبيريا حكومة وشعبا في مسعاهما الرامي إلى إعادة بناء البلد وتعزيز أسس السلام المستدام، والديمقراطية الدستورية، والتنمية الاقتصادية. وكان الهدف من الزيارة أيضا هو الإعراب عن دعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لتعزيز السلام والأمن في ليبيريا. وكما سعى أعضاء المجلس إلى تقييم التقدم المحرز في بناء قدرات المؤسسات الأمنية الوطنية الليبرية، وتشجيع السلطات الليبرية على زيادة الجهود المبذولة في هذا الصدد، ودراسة ما للعوامل السائدة في المنطقة دون الإقليمية من أثر على الحالة في ليبيريا، والإعراب عن تأييد المجلس للجهود التي تبذلها الحكومة لبسط سلطة الدولة، والتأكيد على أهمية تعزيز حقوق المدنيين وحمايتهم، وتقييم التقدم المحرز في سبيل مكافحة أنماط العنف الجنسي والجنساني.

٧٨ - وقد اجتمعت بعثة مجلس الأمن مع فخامة الرئيسة إلين جونسون سيرليف وأعضاء من مجلس وزرائها، ونائب المفوض المعني بتدريب الشرطة الوطنية الليبرية، وكبار موظفي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بما في ذلك شرطة الأمم المتحدة وقواتها العسكرية، وأعضاء وحدة تشكيلات الشرطة النسائية التابعة للبعثة والمقدمة من الهند. واجتمعت البعثة كذلك مع ممثلين عن القطاع الخاص، والمجتمع المدني، ولجنة الحقيقة والمصالحة، وزارت سجن مونروفا المركزي ومركزا لتدريب المقاتلين السابقين.

## باء - اجتماع منروفيا

٧٩ - عند وصولها، شاركت بعثة مجلس الأمن في غداء عمل مع أعضاء فريق الاتصال الدولي لليبريا، الذي يتألف من ممثلين للاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمفوضية الأوروبية، وإسبانيا، وألمانيا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية. وانضم إلى الفريق سفيرا الصين والجمهورية العربية الليبية، وأعضاء فريق القيادة الإدارية التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والمنسق المقيم بالنيابة التابع للأمم المتحدة، ومنسق الشؤون الإنسانية بالنيابة التابع للأمم المتحدة. وركزت المداخلات التي قدمت في المناسبة، وبصورة منهجية، على الرسالة التي تفيد بأن وجود بعثة الأمم المتحدة في ليبريا كان عاملا حاسما في ما أحرز من تقدم حتى الآن في البلد، وأن تخفيض حجم البعثة يجب أن يتم بصورة متعمقة ومتوازنة.

٨٠ - وفي اليوم التالي، اجتمعت البعثة إلى وحدة تشكيل الشرطة الهندية المؤلفة بأكملها من النساء، واستمعت إلى إحاطة عن أنشطة الوحدة، بما في ذلك المهام المتعلقة بالنظام العام، وتوفير الحماية الثابتة للمنشآت الرئيسية في منروفيا، وتسيير دوريات مشتركة، وتوفير التوجيه للشرطة الوطنية الليبرية غير المسلحة وبناء قدراتها، حيث أنها لا تزال تواجه صعوبات لوجستية ونقصا في مجال القدرات. وقدمت الوحدة أيضا المساعدة إلى الشرطة الوطنية الليبرية في جهودها الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي، الذي يمثل مشكلة خطيرة في ليبريا يسهم في تفاقمها انعدام التحقيق بشأن هذه المسألة. وشملت أنشطة الوحدة على مستوى المجتمعات المحلية تأسيس ملجأ للأيتام ومدرسة وتقديم خدمات طبية للسكان. وأفيد أعضاء بعثة مجلس الأمن بأن المثال الحي الذي جسده وحدة تشكيل الشرطة الهندية حفّز نساء ليبريا لتقديم المزيد من الطلبات لشغل وظائف في قوة الشرطة الوطنية، وهو ما شاركت في ترديده والترحيب به الرئيسة سيرليف.

٨١ - وزارت بعثة مجلس الأمن أيضا سجن منروفيا المركزي، حيث يتولى ضباط السجن التابعون لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا توجيه نظرائهم الليبريين ومساعدتهم على بناء قدراتهم. وطاف الوفد بمقر السجن برفقة وزير العدل ومسؤولين آخرين، واستمع إلى إحاطة عن هروب ٣٢ سجيناً من هذا المرفق مؤخرا. كما أحاط الوزير الوفد علما بشأن الشواغل المتعلقة بأعداد المساجين، بما في ذلك أن المحبوسين رهن المحاكمة يمثلون نسبة ٨٦ في المائة من مجموع المحتجزين، علاوة على المشاكل المتعلقة بالتغذية والاكتظاظ. وكان السجن يضم يوم زيارة الوفد، ٦٦٠ سجيناً، من بينهم ٢٤ امرأة. وقد ضم قسم النساء، الذي جُدد مؤخرا بمساعدة من حكومة كندا، مساحات ومرافق مناسبة للسجينات، فضلا عن أن نسبة

السجينات إلى موظفي السجن تعد مقبولة بالمقاييس الدولية. وعلى الرغم من تحديد أحد المباني الخاصة بالمساجين الذكور مؤجرا، بتمويل من حكومي الولايات المتحدة والنرويج، فقد أعربت بعثة مجلس الأمن عن قلقها البالغ إزاء حالة أقدم عنابر الرجال، الذي اتسم بشدة الاكتظاظ ومحدودية مرافق الصرف الصحي والارتفاع الشديد في نسبة المساجين إلى موظفي السجن. وكما أعرب أعضاء البعثة عن قلقهم بصفة خاصة إزاء الأعداد الكبيرة للمحبوسين رهن المحاكمة وتكرار حوادث الهروب من السجن، بما في ذلك الهروب الجماعي الذي حدث في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، حين هرب ١٦٣ سجيناً. وأوضح الوزير ما يتم من تحقيق متعمق في هذه الحادثة، وذكر أن المؤشرات الباكورة توحى بأن الهروب تم بتسهيل من موظفي السجن أنفسهم.

٨٢ - وزارت بعثة مجلس الأمن كذلك مرفقا يدار عن طريق مشروع التمكين المجتمعي، وهو منظمة غير حكومية وطنية توفر التدريب للمقاتلين السابقين في إطار المرحلة الأخيرة من برنامج إعادة إدماج هؤلاء المقاتلين المدعوم من الأمم المتحدة. وقد نُفذ البرنامج الموجه بصفة رئيسية إلى النساء، باسم اللجنة الوطنية لتزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة النرويج، التي مولت المرحلة الأخيرة من تدريب المقاتلين السابقين في ليبريا. كما قدمت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا الدعم لهذا البرنامج من خلال توفير المساعدة الأمنية والتقنية. واستفاد من البرنامج ٣٧٣ مقاتلاً سابقاً (من بينهم ٩٩ من المقاتلين السابقين الذكور)، واشتمل على تدريب مهني وفصول نحو أمية الكبار والتدريب على قيم العمل التجاري، وأنشطة للتوعية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية مع مراعاة البعد الجنساني. كما شهدت البعثة احتفالا بتخريج عدد من المشاركين، وأشادت بالعمل القيم الذي يؤديه مشروع التمكين المجتمعي في مجال توفير الدعم لإعادة تأهيل المقاتلين السابقين.

٨٣ - واجتمعت بعثة مجلس الأمن أيضا إلى ممثلين عن المؤسسات الدولية التي بدأت عملياتها في ليبريا وهي أرسيلورميتال وبوكانان رينيوبولز، وكذلك مزرعة المطاط التابعة للشركة الزراعية الليبرية. وأدى الممثلون بإحاطات موجزة إلى البعثة، فيما يتعلق بطبيعة عملهم في مجال تعدين خام الحديد للمؤسسة الأولى، واستخدام أشجار المطاط غير المنتجة بوصفها مصدرا لإنتاج الطاقة المتجددة، داخل ليبريا وخارجها للمؤسسة الثانية، وإنتاج المطاط الطبيعي من أجل التصنيع والتصدير للشركة الزراعية. وقدموا إحاطات أيضا عن مستوى الاستثمارات التي وظفوها بالفعل في مجال الهياكل الأساسية في ليبريا، مع تسليط الضوء على طبيعة أنشطتهم، التي تتطلب عمالة مكثفة، ولا سيما في حالة أرسيلورميتال، وعمما طلب إليهم من توظيف استثمارات طائلة في مجال الهياكل الأساسية في ليبريا قبل البدء

في تحقيق الربح. وأشار جميع الممثلين إلى أن وجود الأمم المتحدة القوي وما أعقبه من استقرار ساهم بقدر كبير في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالاستثمار في ليبيريا. ولكن أعرب الجميع عن قلقهم العميق إزاء احتمال انسحاب البعثة في وقت مبكر، موضحين أن الإنجازات الأمنية التي تحققت لم تترسخ بعد بقدر كاف يحول دون ارتدادها. وجرى في ذلك الصدد، تأكيد العلاقة بين حالة الأمن ومستوى الاستثمار. وأشادت البعثة بممثلي القطاع الخاص، معربة عن تقديرها للدور الحاسم الذي تؤديه التنمية الاقتصادية في ترسيخ الاستقرار. غير أن أعضاء البعثة حذروا أيضا من مغبة الاعتماد على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، نظرا إلى أن البعثة ستتقلص في نهاية المطاف. كما شجعوا الليبريين في المهجر الذين قدّر أحد الحاضرين في الاجتماع عددهم بحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة في الولايات المتحدة وحدها، على المساهمة في عمليات الإعمار والتنمية في ليبيريا.

٨٤ - كما التقى بعض أعضاء بعثة مجلس الأمن بممثلين للجنة الحقيقة والمصالحة، بغرض الاستماع إلى معلومات أساسية عن أعمال اللجنة واهتمامات أعضائها المتعلقة بالأمن، في سياق التقرير النهائي للجنة. وأوضح رئيس اللجنة أنها حددت أشخاصا يصل عددهم إلى ١٠٠ ٠٠٠ فرد، مدعى بارتكابهم جرائم، وحصلت على ٢٠ ٠٠٠ إفادة من الشهود. وأوضح أيضا أن اللجنة تجري الآن مشاورات إقليمية سيعقبها مؤتمر وطني بشأن المصالحة. وشدد أعضاء اللجنة على هشاشة الحالة الأمنية في ليبيريا، مؤكدين اعتقادهم بأنها ستكون محفوفة بالمخاطر لدرجة تزعزع الاستقرار عقب صدور التقرير النهائي للجنة. وعلى الرغم من ذلك، أكد رئيس اللجنة بأنها تعتزم الإعلان عن مضمون استنتاجاتها وتوصياتها على الملأ.

٨٥ - والتقى أعضاء آخرون في بعثة مجلس الأمن بممثل عن مجموعة من منظمات المجتمع المدني، حيث أعرب عن الامتنان للعمل الذي أدته بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا خلال الأعوام الخمسة السابقة من أجل تحقيق الاستقرار في البلد. وطلب المتحدث باسم المجموعة أن يتروى مجلس الأمن عند النظر في مسألة تخفيض حجم البعثة، مع إيلاء اهتمام خاص للانتخابات التي ستجرى في عام ٢٠١١؛ علاوة على النظر في قدرة اللجنة الانتخابية الوطنية على تنظيم انتخابات ذات مصداقية؛ وفي تطوير مؤسسات سيادة القانون وضعف النظام القضائي فضلا عن الضعف الشديد في الدعم اللوجستي وفي دعم الهياكل الأساسية المقدم للمؤسسات الأمنية، مثل الشرطة الليبرية، ودوائر الهجرة، والقوات المسلحة الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت المجموعة عن القلق لأن أنشطة بناء القدرات توفرت بسخاء للقطاع العام دون أن تستفيد منظمات المجتمع المدني من هذه الموارد.

## الحالة الأمنية

٨٦ - قدم كبار القادة العسكريين وقادة الشرطة التابعين لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى بعثة مجلس الأمن تقييماً للحالة الأمنية في البلد وللتحديات الراهنة، وفيما يتعلق بتأثير تخفيض حجم البعثة في هذا الصدد. وأُبلغت بعثة مجلس الأمن بأنه على الرغم من هدوء الحالة العامة فإنها ما زالت تستعصي على التنبؤ بما تؤول إليه الأمور، وكثيراً ما تحدث الاضطرابات والتظاهرات التي غالباً ما تتحول إلى أحداث عنف. ولا تزال الأعمال الإجرامية وأنشطة العصابات والسراقات المسلحة والعنف الجنسي واسعة الانتشار. ويسهم ارتفاع معدل البطالة وسط الشباب ومحدودية الفرص المتاحة للمقاتلين السابقين في هشاشة الحالة، مضافاً إليه قصور الهياكل الأساسية وانعدام الفرص في أنحاء البلد الأخرى، مما يدفع بأعداد متزايدة من الأشخاص إلى منروفا، ويؤدي بذلك إلى حدوث الاحتكاكات والتنافس على الموارد والفرص المحدودة في العاصمة. وتشكل المنازعات المتعلقة بالأراضي أحد المصادر الرئيسية لعدم الاستقرار في ليبيريا.

٨٧ - وعلى الصعيد الإقليمي، جرت الإشارة إلى أنه على الرغم من سلامة العلاقات السياسية بين بلدان اتحاد نهر مانو (الذي يضم سيراليون وغينيا وليبيريا)، فإن الحدود التي تشوبها الثغرات والحالة الراهنة في غينيا تشكّلان تهديداً محتملاً للحالة في ليبيريا، مضافاً إلى ذلك وجود جماعات المقاتلين الليبريين السابقين على امتداد الحدود، وبخاصة في غربي كوت ديفوار. ومن شأن تداعيات الانتخابات في البلدان المجاورة، وكذلك في ليبيريا، أن تشكل تهديداً محتملاً للاستقرار داخل ليبيريا في السنوات القادمة. ويتمثل أحد المصادر الإضافية للقلق في مستوى تأهب قوات الأمن الليبيرية للنهوض كاملاً بالمسؤوليات الأمنية.

٨٨ - وبرغم غياب دليل على أن ليبيريا تحولت إلى نقطة عبور رئيسية لتجارة المخدرات الدولية، فإن إنتاج المارجوانا في ليبيريا فاق الاستهلاك المحلي. ولوحظ أيضاً أن جغرافية سواحل ليبيريا قد تكون من العوامل الدافعة لنشوء تجار غير مشروع في المخدرات. بيد أن الوجود القوي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في جميع أرجاء البلد قد يكون من العوامل الرادعة حتى الآن، فيما يتعلق باستخدام أراضيه نقطة لعبور المخدرات.

## وضع القوى الأمنية

٨٩ - أُفيدت بعثة مجلس الأمن من جانب القادة العسكريين وقادة الشرطة ببعثة الأمم المتحدة وقيادة الشرطة المحلية الليبيرية بأنه رغم الجهود الجارية لإصلاح قطاع الأمن، فما زالت قوات الأمن الليبيرية تفتقر إلى القدرة على الاضطلاع بكامل المسؤولية عن الأمن والقانون والنظام في ليبيريا وبأن قوات الأمن ما برحت تعتمد على الدعم المقدم من بعثة



الأمم المتحدة. وكانت قوات ليبريا المسلحة التي تضم ٢٠٠٠ من الأفراد المفحوصين جيدا تنخرط حاليا في سلك التدريب بفضل الدعم المقدم من جانب الولايات المتحدة. وقد تم تحديد حجم الجيش أساسا بالاستناد إلى قدرة الحكومة الليبرية على تحمّل نفقات القوة التي لم يكن متوقعا أن توضع قيد التشغيل بالكامل قبل حلول عام ٢٠١٢.

٩٠ - وتتألف الشرطة الوطنية الليبرية من حوالي ٣ ٨٠٠ ضابط وهي قوة غير مسلحة إلى حد كبير، بالإضافة إلى عناصر متخصصة مسلحة. وتقدم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا التدريب الأساسي في أكاديمية منروفيا للشرطة، التي جرى إعادة تأهيلها مؤخرا بدعم من الحكومة النرويجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويشمل التدريب فصولا دراسية تستغرق ستة أشهر في الأكاديمية، يعقبها تدريب أثناء الخدمة لمدة ستة أشهر. ويوفر المانحون مرتبات أفراد الشرطة الوطنية الليبرية في الأكاديمية. ولا تزال قدرات الشرطة الوطنية تعد محدودة للغاية نظرا لعدم توافر الدعم اللوجستي، والموارد البشرية، والتمويل. ونظرا لكون الشرطة الوطنية قوة غير مسلحة، فقد نوقشت مسألة أن تطورها لم يصل بعد إلى مستوى يجعل من الملائم اتخاذ قرار في إطار السياسة العامة للسماح بتسليح أفرادها. ويشكل حظر الأسلحة أيضا عنصرا في هذا الصدد.

٩١ - بالإضافة إلى ذلك، يجرى تطوير الوحدة القوية المكلفة بالتصدي للطوارئ والمؤلفة من ٥٠٠ فرد والتابعة للشرطة الوطنية تقدما مطردا، مع تدريب ٢٠٩ من الضباط وإعدادهم حتى تاريخه. وتقدم البعثة والولايات المتحدة المساعدة والمعدات للوحدة، التي يُقصد منها أن تكون قوة متحركة وقادرة على الاستجابة للحوادث الأمنية الداخلية الواسعة النطاق. وعلى الرغم من دخول الدفعة الأولى من الضباط البالغ عددهم ٢٠٩ في سلك الخدمة، فإنهم لا يزالون يعتمدون على البعثة في عملية التطوير أثناء الخدمة، ولا يُتوقع دخول جميع الضباط الخمسمائة في الخدمة بالكامل على النحو المقرر، لأن الفصول الدراسية لا تكفي لاستيعاب عمليات التجنيد.

٩٢ - وقد أفيد أعضاء المجلس بأن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة يعد بالتالي أمرا حيويا لضمان الحفاظ على المكاسب الملموسة التي جرى تحقيقها. وفي هذا الصدد، يُلاحظ أن قوام البعثة البالغ نحو ٨ ٢٠٠ ضابط (بمن فيهم ٥٠٠٠ من الأفراد المقاتلين) هو الحد الأدنى من القوام المطلوب لضمان قدرة البعثة على أداء مهام ولايتها حين تمكّن قوات الأمن الوطنية الليبرية من تولي هذه المهام، وفقا للنقاط المرجعية المحددة.

## الاجتماع إلى الرئيسة إين جونسون سيرليف ومجلس الوزراء الليبري

٩٣ - أثناء اجتماع بعثة المجلس إلى الرئيسة سيرليف وعدد من أعضاء مجلس وزرائها، أشارت الرئيسة إلى أن الأعوام الستة الأخيرة شهدت إحراز تقدم مضطرد في عملية التعافي الليبري الوطني وفي جهود توطيد السلام. غير أن الحالة ما زالت هشة للغاية كما أن التحديات الماثلة كانت في غاية الجسام. وبالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الكبرى، فإن جزءا كبير من السكان الليبريين ما زال معتادا على العنف. وأكدت الرئيسة مجددا على الشواغل المتعلقة باحتمال نشوب الاحتكاك نظرا لتركز نحو ١,٤ مليون شخص في منروفيا. وعلى الرغم من العلاقات الحسنة بين دول اتحاد نهر مانو، فإن المخاطر الإقليمية التي قد تؤثر على الحالة في ليبريا تشمل حالات التخبّط في غينيا فضلا عن الحالة في كوت ديفوار.

٩٤ - وأوضحت الرئيسة سيرليف أن استراتيجية الحكومة للحد من الفقر، التي تتمحور حول أربع ركائز رئيسية هي: (أ) السلام والأمن؛ (ب) التنمية الاقتصادية؛ (ج) الحوكمة وسيادة القانون؛ و (د) البنية التحتية والخدمات الأساسية.

٩٥ - وفيما يتعلق بالسلام والأمن، أشارت الرئيسة إلى أن حكومة الولايات المتحدة والأمم المتحدة قدمتا الدعم إلى جهود إصلاح قطاع الأمن. وقد تلقى أعضاء المجلس أيضا إحاطات من مختلف الوزراء الليبريين بشأن الحالة الأمنية، والجهود المبذولة لإنشاء قوات أمن وطنية مستدامة، ومن المفترض أن تكون وفقا للنقاط المرجعية الموضوعية، قادرة باطراد على تولي المسؤوليات عن الأمن والقانون والنظام خلال ما يتراوح بين الثلاثة والأربعة أعوام القادمة.

٩٦ - وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، أفادت الرئيسة أن على الحكومة تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، بمن فيهم المقاتلون السابقون، وأنها تمارس تنمية الاقتصاد حول محاور قطاعات المعادن، والزراعة والحراجة. بيد أن هذه القطاعات الثلاثة لم تجر تنميتها إلى المستوى الذي يمكّنها من توفير فرص العمل المطلوبة. وأفاد وزير المالية أن الأزمة الاقتصادية العالمية كان لها تأثير ملموس على معدل النمو في ليبريا في عام ٢٠٠٩، فكان قد اقتصر على ٧,١ في المائة مقارنة بالإسقاطات الأولية البالغ نسبتها ١٢ في المائة وإلى أقل من معدل عام ٢٠٠٨ البالغ نسبته ٩,٥ في المائة. وقلّصت الشركات الرئيسية العاملة في ليبريا نتيجة لذلك حجم أنشطتها، وكان على الحكومة أن تتدبر أمر توقعات الجماهير في الوقت الذي كان ينبغي عليها تقديم عوائد السلام. كما تعمل الحكومة على بلوغ نقطة الإكمال لمبادرة

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما سيجتنب التخفيف من تكلفة خدمة الديون الذي تمس الحاجة إليه والذي كان من المتوقع أن يتيح الحصول على موارد أخرى للتمويل.

٩٧ - وساد الاعتراف بأن ركيزة الحوكمة وسيادة القانون هي الأضعف، وإنها تشكل معظم التحديات وبالذات في ضوء حالة رأس المال البشري في ليبيريا. وتطرق الرئيسة إلى هدف الحكومة الذي يتمثل في بناء خدمة مدنية مسؤولة وإعادة بناء الهيكل القضائي الغائب بكامله، وفي الوقت نفسه مكافحة الفساد المستشري في كل مستويات المجتمع الليبري. وأفيدت بعثة مجلس الأمن بأن سنوات الحرب التي طال أمدها أدت إلى عدم ثقة في المؤسسات الوطنية وإلى استنزاف ضخم للكفاءات، مما أصاب أداء الخدمة المدنية بالضعف والتشتت. وتسعى الحكومة دائبة إلى جذب الليبريين إلى العودة من الخارج للمساعدة في عملية إعادة البناء. ومن أحد محركات النزاع الرئيسية الأخرى المطلوب التصدي لها، مسألة حقوق الملكية والمطالبات بشغل الأراضي. وفي هذا الصدد، فمن المقرر إنشاء لجنة وطنية معنية بالأراضي. وأفاد وزير العدل بأن القوانين في ليبيريا التي سنّت منذ أكثر من نصف قرن لم تعد تلي احتياجات ليبيريا، مما أدى إلى إنشاء لجنة إصلاح القوانين بغية تحديث القوانين الحالية. وتتواصل حاليا الجهود لتدريب القضاة وإنشاء نظام للسجلات في المحاكم.

٩٨ - وفيما يتعلق بالركيزة الرابعة المتعلقة بالبنية التحتية والخدمات الأساسية. أُبلغت بعثة مجلس الأمن بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفض من ٩٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨ إلى ٢٥٠ دولار في عام ٢٠٠٥، مما يدل على تدهور الحالة في ليبيريا. وفي هذا الصدد، وضعت الحكومة على رأس الأولويات كأحد جوانب استراتيجية الحد من الفقر، هدف إصلاح الطرق وإعادة بناء شبكة الكهرباء.

٩٩ - وذكرت الرئيسة وأعضاء مجلس وزرائها أنه سيكون من الأفضل للصورة العامة لليبيريا أن تُسحب البعثة، ولكنهم شددوا على أن من المبكر جدا النظر في انسحاب سريع قبل أن تتحقق النقاط المرجعية المتفق عليها. وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن إعجابهم بالنجاح الذي تحقق حتى الآن، وبخطط الحكومة للتصدي للتحديات الجسيمة المتبقية.

١٠٠ - وردا على سؤال من أعضاء مجلس الأمن، أوضحت الرئيسة أن غاية الليبريين تتمثل في أن يتمتعوا بالملكية التامة لجميع العمليات الجارية في بلدهم وأن يتحكموا في مصيرهم، وبوجه خاص فيما يتعلق بأمنهم. ويُنظر إلى الشرطة بوصفها من أكبر التحديات في غياب دولة قائمة يمكن أن توفر الدعم لعملية إنشاء قوة موثوقة، كما هو الحال مع المملكة المتحدة وشرطة سيراليون. غير أن الرئيسة ذكرت أن استراتيجية الشرطة الوطنية كانت قيد التطوير،

بما في ذلك ما يتم بفضل الدعم المقدم من المملكة المتحدة، مما يؤمل معه أن يقود إلى تطوير مطرد للشرطة الوطنية خلال الأعوام الثلاثة القادمة.

١٠١ - وردا على سؤال يتعلق بالقانون الجنائي، الذي أعاد مؤخرا تطبيق عقوبة الإعدام على مرتكبي جريمة السطو المسلح، أقرت الرئيسة بشواغل المجتمع الدولي، ولكنها طلبت أن يُنظر إلى القرار في ضوء الظروف التي تواجه ليبيريا، ولا سيما ارتفاع مستوى الإجرام وضغوط المجتمع المدني المطالبة باتخاذ تدابير صارمة للتصدي لتلك الحالة. وتعهدت بأن يخضع القانون للمراجعة بمجرد أن تسمح الأحوال بذلك. وحتى ذلك الحين، سوف يستخدم هذا النص بدرجة عالية من الاحتراز.

١٠٢ - وأوضحت الرئيسة أيضا الجهود الاستباقية التي تبذلها الحكومة للتصدي لقضية العنف الجنسي الذي تتعرض له المرأة.

## جيم - التوصيات

١٠٣ - في ضوء الآراء المعبر عنها من جانب محوري البعثة والنتائج المستخلصة من مختلف الحوارات، يوصي أعضاء المجلس بما يلي:

(أ) على الرغم من التأكيد بأنه لن يتم انسحاب سريع للبعثة، ينبغي للحكومة ليبيريا بذل المزيد من الجهود لبناء قدراتها العسكرية والشرطية لتمكين من تولي المسؤوليات الأمنية بكاملها. بمجرد إكمال البعثة لولايتها؛ وفي هذا الصدد، يتعين على المانحين زيادة المساعدات المقدمة لتعزيز قوات الأمن الليبيرية؛

(ب) واعترافا بما للأزمة المالية العالمية من تأثير على الحالة البالغة الهشاشة في ليبيريا، ينبغي للمانحين مواصلة تقديم الدعم الذي تمس الحاجة إليه لضمان التمويل الكافي للركائز الأربع لاستراتيجية الحكومة في مجال الحد من الفقر؛ واعترافا بالصلة المتعاضدة بين التنمية الاقتصادية والأمن، على الحكومة أن تواصل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

(ج) ينبغي مواصلة جهود تشجيع الليبريين في المهجر على العودة للمساعدة في بناء بلدهم. وفي هذا الصدد، على الحكومة أن تواصل تهيئة الأوضاع لاستيعاب الليبريين العائدين؛

(د) مع الترحيب بالتزام الحكومة بمكافحة العنف الجنسي، ينبغي للحكومة أن تضاعف الجهود المبذولة للتصدي لهذه القضية المحورية؛

(هـ) ينبغي على البعثة أن تواصل، وفقا لولايتها، دعم السلطات الليبرية في توطيد السلام. وفي هذا الصدد، على البعثة أن تواصل بذل الجهود لضمان الوفاء بالنقاط المرجعية المحددة خلال الفترات الزمنية المتوقعة. وعلى البعثة أيضا أن تواصل التركيز على بناء قدرات نظرائها الليبريين، ولا سيما في إطار قطاع الأمن.

## خامسا - خاتمة

١٠٤ - يود أعضاء بعثة مجلس الأمن أن يعربوا عن تقديرهم لجميع من تحاوروا معهم أثناء زيارتهم، على ما تم من تبادل الآراء الجمة الفائدة والبناءة. ويود السفراء سويرز، وروغوندا، وريبيرت ورايس، بوصفهم قادة لمختلف أجزاء الزيارة، أن يعربوا جميعا عن شكرهم للحكومات كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وليبيريا، وللاتحاد الأفريقي على ما حظوا به من دعم وحفاوة. كما يودون أن يعربوا عن شكرهم لكل من الممثل الخاص للأمين العام المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية ولبيريا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على مشاركتهم البالغة الفعالية وإسهامهم في تحقيق النتيجة الناجحة للبعثة. وأخيرا، يودون الإعراب عن تقديرهم للأمانة العامة على كل ما قدمته من دعم.

## المرفق الأول

### تشكيل البعثة واختصاصاتها\*

#### التشكيل

- السفير توماس ماير - هارتينغ (النمسا)
- السفير ميشيل كافاندو (بور كينا فاسو)
- المستشار لونغ دجو (الصين)
- السفير خورخي أورينا (كوستاريكا)
- السفير رانكو فيلوفيتش (كرواتيا)
- السفير جان - موريس ريبير (فرنسا)
- السفير يوكيو تاكاسو (اليابان)
- السفير عبد الرحمان شلقم (الجمهورية العربية الليبية)
- السفير كلود هيلر (المكسيك)
- كبير المستشارين فلاديمير سافرونكوف (الاتحاد الروسي)
- الوزير فضلي كورمان (تركيا)
- السفير روهانكانا روغوندا (أوغندا)
- السفير جون ساورز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
- السفيرة سوزان رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)
- السفير هوانغ تشي ترونغ (فيت نام)

### أولا - اختصاصات بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا

#### الاتحاد الأفريقي

- برئاسة السفير جون ساورز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
- والسفير روهانكانا روغوندا (أوغندا)

\* معمم سابقا في الوثيقة S/2009/243.

- ١ - مواصلة تطوير شراكة فعالة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتعزيز التعاون بينهما عن طريق تبادل وجهات النظر حول القضايا التي تهم كلا من مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.
- ٢ - تبادل الآراء حول الأوضاع التي تهم كلا من مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
- (أ) لحة موجزة عن حالة السلم والأمن في أفريقيا؛
- (ب) الحالة في السودان:
- ١' دارفور: التحديات التي تواجه العملية السياسية وسير العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛
- ٢' الوضع الإنساني في دارفور؛
- ٣' تنفيذ اتفاق السلام الشامل والتحديات التي تواجهه؛
- ٤' السودان/تشاد: دور فريق دكاكارات للاتصال والتحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق الدوحة والاتفاقات الثنائية السابقة.
- (ج) الحالة في الصومال:
- ١' التطورات السياسية والأمنية والعسكرية في الصومال وسير عمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك مجموعة عناصر الدعم اللوجستي للبعثة؛
- ٢' القرصنة
- (د) الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية: التقدم المحرز والتحديات أمام تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- (هـ) عودة التغييرات غير الدستورية للحكومة إلى الظهور: الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتسوية مشكلة التغييرات غير الدستورية للحكومة ومنع وقوعها.

## ثانياً - منطقة البحيرات الكبرى (جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا)

### العناصر العامة

- ١ - الإشارة إلى التزام مجلس الأمن بسيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

- ٢ - الإعراب عن دعم مجلس الأمن القوي لتحسين العلاقات بين بلدان المنطقة وتشجيعها على الاستمرار في تعزيز تعاونها السياسي والعسكري والاقتصادي من أجل ضمان تحقيق استقرار طويل الأجل في منطقة البحيرات الكبرى.
- ٣ - تأكيد الدعم لتعزيز الدينامية الإقليمية بطرق منها القيام، حسب الاقتضاء، بإقامة المشاريع الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، وتنفيذ التدابير المناسبة لتيسير التجارة المشروعة ووضع حد للاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية.
- ٤ - التأكيد على ضرورة أن تعزز جميع الأطراف مشاركتها في عمليتي غوما ونيروبي اللتين تشكلان الإطار المتفق عليه لتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحث كل طرف من الأطراف كافة على الالتزام التام مجددا بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة إلى الوطن.
- ٥ - التأكيد على تأييد المجلس لاتخاذ إجراءات ضد جيش الرب للمقاومة.
- ٦ - التأكيد على أهمية التنفيذ التام لتدابير الجزاءات المنصوص عليها في القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨).
- ٧ - التأكيد على حجم الموارد التي تخصصها الأمم المتحدة لحفظ السلام في منطقة البحيرات الكبرى، وضرورة التزام جميع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية التزاما واضحا بالتعاون.
- ٨ - التشديد على استمرار انشغال المجلس بموضوع حماية المدنيين، لمعالجة حالة المدنيين المشردين داخليا والدعوة إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والتوعية بالحاجة إلى معالجة موضوعي العنف الجنسي وحماية الطفل، وتشجيع الأطراف والحكومات المعنية على ضمان تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى العدالة.

#### عناصر إضافية متعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

بإشراف السفير جان - موريس ريبير (فرنسا)

- ٩ - الاعتراف بأن المسؤولية الرئيسية عن توطيد السلام والاستقرار وتعزيز الانتعاش والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقع على عاتق حكومة هذا البلد، مما يتطلب بذل جهود متواصلة طويلة الأجل وتلقي الدعم الدولي المناسب.



١٠ - إعادة تأكيد دعم المجلس لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتلقي إحاطة عن خطة عملها الاستراتيجية التي طلبها المجلس في قراره ١٨٥٦ (٢٠٠٨).

١١ - الاطلاع على آخر المستجدات في عمليتي كيميا الثانية وروبيا الثانية اللتين اشتركت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تخطيطها وتنفيذها ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة وجماعات مسلحة أخرى، والتأكيد من جديد على ضرورة تنفيذ جميع العمليات العسكرية وفقا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان واللاجئين واتخاذ التدابير المناسبة لحماية المدنيين.

١٢ - دعوة السلطات الكونغولية إلى تكثيف جهودها الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن بمساعدة من المجتمع الدولي.

١٣ - التأكيد على دعم المجلس لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الصالح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بطرق منها إجراء انتخابات محلية.

١٤ - دراسة سبل تعزيز حماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى الأخص تكثيف الجهود الرامية إلى منع ومكافحة العنف الجنسي وتعزيز حماية الطفل، مع مراعاة الاستنتاجات التي خلص إليها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال وحالات النزاع المسلح.

١٥ - الإشارة إلى الأهمية القصوى لمكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن طريق تقديم مرتكبي الجرائم والفظائع إلى العدالة.

#### عناصر إضافية متعلقة برواندا

يُشرف السفير جون ساورز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

١٦ - مناقشة شواغل الروانديين في المنطقة وكيفية معالجتها باحترام سيادة جميع دول منطقة البحيرات الكبرى وسلامتها الإقليمية.

## ثالثاً - ليبيريا

برئاسة السفيرة سوزان رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)

- ١ - إعادة التأكيد على دعم مجلس الأمن المتواصل لليبيريا حكومة وشعباً وهي بصدد إعادة بناء البلد وتوطيد أسس السلام الدائم والديمقراطية الدستورية والتنمية الاقتصادية، واحتلال المكانة اللائقة بها في المجتمع الدولي؛
- ٢ - الإعراب عن الدعم لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والممثل الخاص للأمين العام وجهودهما من أجل تعزيز السلام والأمن في ليبيريا؛
- ٣ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة، وخصوصاً ما يتعلق باستيفاء المعايير المحددة في التقرير المرحلي الثامن عشر للأمين العام (S/2009/86)، وتقييم المعوقات اللوجستية التي تؤثر على تحركات قوات الجيش والشرطة التابعة للبعثة؛
- ٤ - تقييم القدرات التشغيلية للشرطة الوطنية الليبيرية وغيرها من المؤسسات الأمنية الوطنية ومدى قدرتها على الاستمرار، وتقييم التقدم المحرز في تدريب القوات المسلحة الليبيرية؛
- ٥ - تشجيع السلطات الليبيرية على تكثيف جهودها لإعداد المؤسسات الأمنية الوطنية من أجل تحمل مسؤولية أكبر عن التصدي للتحديات المطروحة في مجال القانون والنظام؛
- ٦ - الإعراب عن التأييد للجهود التي تبذلها حكومة ليبيريا بمساعدة المجتمع الدولي لبسط وتوطيد سلطة الدولة الفعلية في جميع المقاطعات الخمس عشرة للبلد؛
- ٧ - دراسة أثر العوامل المتعلقة بالمنطقة بالمنطقة دون الإقليمية على الحالة في ليبيريا، واستكشاف سبل تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك اتخاذ تدابير لمواجهة خطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛
- ٨ - التأكيد على أهمية تعزيز وحماية حقوق المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، وتقييم التقدم المحرز في مكافحة العنف ضد المرأة والطفل، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسيين؛
- ٩ - التأكيد على دعم المجلس للمجتمع المدني، بما في ذلك التنظيمات النسائية.
- ١٠ - التأكيد على ضرورة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق بليبيريا.

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

## المرفق الثاني

### بلاغ صادر عن الاجتماع التشاوري المعقود بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وبين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

عقد مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اجتماعا تشاوريا بقصر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا يوم ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٩. ويأتي هذا الاجتماع في إطار متابعة الاجتماعين السابقين المعقودين في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ في أديس أبابا ونيويورك على التوالي.

وانطلاقا من المسؤولية الأساسية التي يضطلع بها مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، ومن الولاية المكلف بها مجلس السلام والأمن فيما يتعلق بصون السلام والأمن في أفريقيا، فقد اغتنم الاجتماع هذه الفرصة لاستعراض المسائل موضع الاهتمام المشترك، وبخاصة تعزيز السلام والأمن في أفريقيا وتطوير شراكة فعالة بين المؤسستين ضمن إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد استعرض الاجتماع الحالة القائمة في كل من الصومال والسودان والعلاقات بين السودان وتشاد، فضلا عن قضايا تغيير الحكم بشكل غير دستوري في أفريقيا. واتفقت الهيئتان على مواصلة العمل على نحو وثيق بشأن هذه المسائل بغية التوصل إلى نتائج ملموسة. وفيما يتعلق بتقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بطرائق دعم عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، فإن كلا من مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يتطلع إلى أن يقدم التقرير للأمين العام للأمم المتحدة في موعد غايته ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ طبقا لما جاء في البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/PRST/2008/3) ولما جاء أيضا في المساهمة التي قدمها الاتحاد الأفريقي ضمن مدخلات ذلك التقرير.

ويعرب أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وكذلك مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن التزامهم بالمضي قدما نحو دعم وتعزيز التعاون بينهم ولا سيما في مجال منع نشوب المنازعات وحلّها إضافة إلى حفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في أفريقيا. وفي هذا المضمار، فقد رحّب الاجتماع بإصدار مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2009/11) بشأن مسألة تغيير الحكم بشكل غير

دستوري في أفريقيا، وبما من شأنه أن يزيد من تعزيز الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في التصدي لمثل هذه الحالات على أرض القارة.

وقد اتفق مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وكذلك أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على مواصلة مشاوراتهم بشأن الطرائق والوسائل الكفيلة بدعم التعاون والشراكة بين الطرفين، وكذلك بشأن طرائق تنظيم هذه المشاورات. واتفقوا كذلك على عقد اجتماعهم التشاوري المقبل في نيويورك في عام ٢٠١٠ في موعد يتم الاتفاق عليه لاحقاً.

أديس أبابا، ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٩